وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم تسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: إدارة مالية عن بعد

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الأداء المالي للشركات الجزائرية

دراسة حالة للشركة سوف للدقيق

من إعداد الطالبين:

☜ صالح حريزي

☜عبد الغفور حميداتو

إشراف الأستاذ:

☜ أحمد الصالح سباع

لجنة المناقشة:

د. كمال ديدة	أستاذ محاضر –ب–	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د. أحمد الصالح سباع	أستاذ محاضر –ب–	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د. أحمد عازب الشيخ	أستاذ محاضر –ب–	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وعرفان

إن الشكرُ والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، نشكره ونحمده حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه وفضله علينا ونتمنى من الله عز وجل التوفيق و السداد في باقي مشوارنا البحثي.

من هذا المنبر نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى **"أحمد صالح سباع"**، الذي كانت خبرته لا تقدر بثمن في صياغة أهم مواضيع البحث ومنهجيته .

فقد دفعتنا ملاحظاته الثاقبة إلى صقل تفكيرنا ورفع عملنا إلى مستوى أعلى.

ونود أيضا أن نشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، على إرشاداتهم القيمة طوال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك أن نشكر كل العاملين في كليتنا ، كما نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم قبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها وتقييمها .

شكرًا لكل من مد لنا يد العون واسأل الله التوفيق لنا ولكم.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية نهدي ثمرة جهدنا . . . إلى

من تعهدانا بصغرنا . . . تربيتا وتعليما . . .

إلى والدينا الكريمين . . . إلى من نحمل اسمه بكل افتخار إلى اليد الطاهرة التي

أزالت من أمامنا أشواك الطريق ورسمت المستقبل بخطوط الأمل والثقة **"آبائنا"**

حفظهم الله إلى أغلى الحبايب **"أمهاتنا"** حفظهن الله إلى من شاركني كل أفراحنا

"إخواننا وأخواتنا وكل عائلتنا"

إلى **أصدقائنا** وإلى كل من أسعده نجاحي من عائلتي وأصدقائي.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبية الدولية على الأداء المالي للشركات الجزائرية حيث تم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الشركة سوف للدقيق للفترة 2018- 2019 وذلك لإبراز تأثير المعايير المحاسبية على الأداء المالي من خلال تطور التدفقات النقدية، نسب السيولة، نسبة ملاءة، نسبة المديونية الصافية، نسبة الاستهلاك الوسيط، نسبة ربحية النشاط، و كذلك بالاعتماد على بعض الدراسات والتقارير حول هذا الأثر والتي شمل مؤسسة اقتصادية جزائرية في تبني هذه المرجعية الدولية، ثم جاءت بعد ذلك الدراسة التطبيقية في محاولة لإعطاء صورة أكثر وضوحا عن ما تم تناوله نظريا و مدى إمكانية تحققه على أرض الواقع، وذلك بالتطرق إلى حالة مؤسسة سوف للدقيق.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية، الأداء المالي، نسب المالية، السيولة، الربحية

Abstract

Cette étude visait à identifier l'impact de l'application des normes comptables internationales sur la performance financière des entreprises algériennes. Les normes comptables internationales ont été appliquées à l'entreprise Souf pour les farines pour la période 2018-2019, afin de mettre en évidence l'influence de ces normes sur la performance financière à travers l'évolution des flux de trésorerie, des ratios de liquidité, du ratio de solvabilité, du ratio d'endettement net, du ratio de consommation intermédiaire, et du ratio de rentabilité d'activité.

De plus, l'étude s'est appuyée sur certaines recherches et rapports concernant cet impact, couvrant une institution économique algérienne ayant adopté ce référentiel international. Ensuite, l'étude appliquée a tenté de donner une image plus claire de ce qui a été abordé théoriquement et de la mesure dans laquelle cela peut se concrétiser sur le terrain, en examinant le cas de l'entreprise Souf pour les farines.

Keywords: International Accounting Standards, Financial Performance, Financial Public, Liquidity, and Profitability

فهرس المحتوى

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ – ز
الفصل الأول: الدراسات السابقة	9-37
تمهيد	09
المبحث الأول: الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية الدولية	10
المطلب الأول: الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة العربية	10
المطلب الثاني: الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة الفرنسية	16
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للأداء المالي	21
المطلب الأول: الدراسات السابقة للأداء المالي باللغة العربية	21
المطلب الثاني: الدراسات السابقة للأداء المالي باللغة الفرنسية	26
المبحث الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة	30
المطلب الأول: دراسة مقارنة الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة العربية	30
المطلب الثاني: دراسة مقارنة الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة الفرنسية	32
المطلب الثالث: دراسة مقارنة الدراسات السابقة للأداء المالي باللغة العربية	34
المطلب الرابع: دراسة مقارنة الدراسات السابقة للأداء المالي باللغة الفرنسية	35
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي	38-88

تمهيد	39
المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية Ias/ifrs	40
المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية وأهميتها	40
المطلب الثاني: أهمية وأهداف المعايير المحاسبية وأسباب وجودها	43
المطلب الثالث: نشأة المعايير الدولية وتطورها	46
المطلب الرابع: أنوع المعايير المحاسبية الدولية	48
المبحث الثاني: المعايير المتعلقة للتقارير المتعلقة بالاستدامة IFRS s	51
تمهيد	51
المطلب الأول: نظرة عامة عن المعايير الدولية للاستدامة IFRSS	52
المطلب الثاني: الإفصاحات المتعلقة بالإستدامة IFRS S1	55
المطلب الثالث: الإفصاحات المتعلقة بالمناخ: IFRS S2	58
المبحث الثالث: الأداء المالي	61
تمهيد	61
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته	62
المطلب الثاني: الأساليب المستخدمة في قياس الأداء المالي	65
المطلب الثالث: قياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية	70
المطلب الرابع: المؤشرات المالية الساكنة	81
خلاصة الفصل	88
الفصل الثالث دراسة تطبيقية للمؤشرات والنسب المالية للشركة سوف للدقيق	91-120
المبحث الأول: تقديم مؤسسة سوف للدقيق ونشاطها	91
تمهيد	91
المطلب الأول: نظرة عامة حول المؤسسة	92
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	94
المطلب الثالث: الخطوات المتبعة في العملية الإنتاجية	97
المبحث الثاني: عرض وظيفة المعايير المحاسبية وآلية عملها	99
المطلب الأول: تقديم قسم المعايير المحاسبية	99

المطلب الأول: تقديم قسم المعايير المحاسبية	99
المطلب الثاني: آلية عمل وظيفة المعايير المحاسبية في مؤسسة سوف للدقيق	100
المبحث الثالث: دراسة التدفقات النقدية للمؤسسة	102
المطلب الأول: عرض التدفقات النقدية	102
المبحث الرابع: تحليل جداول التدفقات النقدية داخل شركة "سوف للدقيق	106
خلاصة الفصل	120
الخاتمة العامة	122
قائمة المراجع	128

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة العربية	30
02	مقارنة الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة الفرنسية	32
03	مقارنة الدراسات السابقة للأداء المالي باللغة العربية	34
04	مقارنة الدراسات السابقة للأداء المالي باللغة الفرنسية	35
05	المعايير المحاسبية الدولية IAS	48
06	معايير الإبلاغ والتقرير المالي IFRS	50
07	حالة التدفقات النقدية غير المباشرة	103
08	حالة التدفق النقدي المباشر	104
09	جدول ملخص لأصول الميزانيات العمومية لشركة سوف للدقيق	106
10	جدول ملخص للحسابات	108
11	حساب الأرباح والخسائر	109
12	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	110
13	تطور التدفقات النقدية في شركة سوف للدقيق 2018 - 2019	111
14	نسب السيولة لشركة سوف للدقيق 2018 – 2019	111
15	نسبة ملاءة شركة سوف للدقيق 2018 – 2019	112
16	نسبة المديونية الصافية شركة سوف للدقيق 2018 – 2019	112
17	نسبة الاستهلاك الوسيط مقارنة شركة سوف للدقيق بإنتاج الفترة 2018 – 2019	113
18	نسبة الاستهلاك الوسيط مقارنة بحجم المبيعات للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019	114
19	نسبة الفائض التشغيلي الخام (EBE) مقارنة بحجم المبيعات للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019	115
20	نسبة النتيجة العادية مقارنة بحجم المبيعات للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019	116

21	نسبة النتيجة الصافية مقارنة بحجم المبيعات للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019	116
22	نسبة سياسة إدارة المصاريف والإيرادات المالية للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019	117
23	نسبة نمو حجم المبيعات للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019	117
24	نسبة التكامل للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019	118
25	نسبة ربحية النشاط للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019	118
26	نسبة الربحية العامة للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019	118
27	نسبة صافي ربحية التشغيل للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019	119
28	نسبة القيمة المضافة العائدة للشركة للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019	119

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوف للدقيق	94
02	يوضح العملية الإنتاجية	98

المقدمة العامة

مقدمة عامة

إن المحاسبة الدولية لم تتوقف يوما عن التماشي والتكيف مع التغيرات في الساحة الاقتصادية وفي احتياجات مختلف مستعمليها وكان هذا سببا في ظهور الأنظمة و المخططات المحاسبية ومرجعياتها التي تختلف من بلد لآخر باختلاف التوجهات الاقتصادية، حيث تعتبر المحاسبة الدولية لغة وطنية ووسيلة لترجمة الأعمال وتقديم المعلومات الاقتصادية والمالية، بُني من خلال الممارسة عبر الزمن ومن خلال تأثيرات المحيط الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي الخاص بكل بلد أو مجموعة بلدان متقاربة تاريخيا وثقافيا، و بمرور الزمن وتراكم الخبرات أُنشأت

آليات لاعتماد وتطوير المخططات المحاسبية و معاييرها في معظم البلدان، حيث تمثل هذه المخططات الشكل النهائي الذي تصاغ فيه المعلومات المحاسبية، و التي كان تصميمها في غالب الأحيان من مسؤولية الدولة وتطبق من خلال القوانين واللوائح الحكومية، وفي حالات أخرى كان من مسؤولية المهنيين والمنظمات المحاسبية التابعة للقطاع الخاص.

و في السنوات العشرين الماضية أدى تطور الاقتصاد العالمي وتحرر حركة رؤوس الأموال والانفتاح في التجارة العالمية إلى تدويل أنشطة المؤسسات ونمو كبير للشركات المتعددة الجنسيات وتوسع أسواقها عبر العالم، وكذا تدفق رؤوس الأموال في مختلف أسواق المال العالمية، فكان هذا مصدر ثورة في دور التقارير المالية و زاد من أهمية المعلومات الواردة فيها، والتي طرح مشكل القابلية للمقارنة وسهولة قراءتها وفهمها من طرف مختلف الفاعلين في حوكمة المؤسسات من مساهمين ومصرفيين ودائنين وموظفين وبشكل خاص المستثمرين، حيث أصبح من المستحيل على المتعاملين الاقتصاديين (المؤسسات) التنافس والمقارنة في السوق العالمية من دون مراعات الفروق التنظيمية الموجودة في التشريعات المحاسبية والمالية المحلية، والتي قد تؤدي إلى تشويه القياس وتشويه المقارنة وتضليل

متخذي القرارات مما أظهر مشاكل جديدة واجه مصممي الأنظمة والمخططات المحاسبية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى كان من الضروري على المؤسسات الاقتصادية التي تتلقى رؤوس أموال من المستثمرين و المقرضين، أو تسعى للحصول على موارد مالية إضافية أو جديدة أن تُبقي مزوديها بهته الأموال مطلعين على أداء المؤسسة وظروف نشاطها وكذا آفاقها، أي يجب أن يكون النشاط قابلا للقياس و المحاسبة الدولية بالنسبة للمستثمرين و الدائنين وكذلك البيئة والمحيط الذي تنشط فيه المؤسسة من عمال ودولة و المجتمع ككل، وبالتالي زادت الحاجة إلى معايير وأنظمة من شأنها زيادة الشفافية للمستثمرين وتعزيز قدرات الرقابة للإدارة، وبين هذا

وذاك ظهرت الحاجة الملحة لمعلومة مالية دقيقة وموثوق فيها وتمثل لغة عالمية، أي ضرورة تنسيق وتوحيد الأنظمة المحاسبية رغم كل تلك التباينات ومبرراتها والقوانين والأنظمة التي تدعمها، حيث ولمواجهة هذا الوضع توال الجهود ومحاولات التوافق من قبل منظمات وهيئات عديدة، عالمية كان أو إقليمية، وكنتيجة لذلك تم تأسيس هيئة معايير المحاسبة الدولية الدولية "IASC" سنة 1973 لتتكفل بإعداد المعايير المحاسبية وتسهر على ضمان اعتمادها عالميا.

ومع سرعة انتشار العولمة تتزايد الحاجة إلى أيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المحلية المعمول بها في إعداد التقارير المالية وبين معايير المحاسبة الدولية الدولية، حيث هناك العديد من الدول التي اتجه إلى تحقيق هذا التوافق وبدرجات متفاوتة وخاصة بعد قبول هيئة سوق المال الأمريكية (U.S. Securities and Exchange Commission) لهذه المعايير كأساس للقياس والافصاح المحاسبي، وأيضا تبنيها واعتمادها من طرف الاتحاد الأوروبي، وكذلك بعد انتشار فضائح الشركات العالمية الكبرى مثل "Enron"، "WorldCom" و "Vivendi" التي أثرت سلبا على ثقة المستثمرين.

كما قدمت المعايير المحاسبية الدولية التي تبناها النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF – 2007) الذي تم تطبيقه على المؤسسات الجزائرية في 01 جانفي 2010م، مجموعة من القوائم المالية، حيث تبني في إعدادها مقاربة مبنية على تطبيق مفاهيم ومبادئ جديدة كاستخدام القيمة العادلة، والأفضلية للجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، والالتزام عند تجهيزها بالخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية من الملاءمة والمصداقية من المعلومات من قبل الأطراف الفاعلة في المؤسسة، ويأتي التحليل المالي ليفي بذلك الغرض عن طريق جمع المعلومات وتفسيرها باستخدام مجموعة من المفاهيم والمؤشرات التي تستخدم لمعالجة القوائم المالية المتحصل عليها من المؤسسة ولتشخيص الوضع المالي وتقييم الأداء.

وبناء على ما تقدم يرتكز هذا البحث على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يؤثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الأداء المالي للمؤسسة؟

من خلال الإشكالية الرئيسية تبرز مجموعة من التساؤلات نذكر منها:

– هل يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية؟

– هل يؤثر تطبيق المعايير الدولية على مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية، والسيولة؟

– ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات في تطبيق المعايير الدولية؟

– هل يؤدي الالتزام الفعلي بالمعايير الدولية إلى تحسين ثقة المستخدمين في التقارير المالية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة يمكن اعتماد الفرضيات التالية:

– هل يؤدي الالتزام الفعلي بالمعايير الدولية إلى تحسين ثقة المستخدمين في التقارير المالية؟ يؤثر تطبيق المعايير الدولية بشكل إيجابي على مؤشرات الأداء المالي كالعائد على الاستثمار والسيولة والربحية؟.

– تواجه المؤسسات صعوبات متعددة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تتعلق بالجوانب التقنية والبشرية والتنظيمية؟.

– تواجه المؤسسات صعوبات متعددة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تتعلق بالجوانب التقنية والبشرية والتنظيمية؟.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الاتجاه المتزايد نحو توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي وسعي مختلف الدول لمواكبة متطلبات العولمة المالية والمحاسبية ومن بينها الجزائر، وكذلك الجدل القائم بين مختلف الفاعلين في هذا المجال من مهنيين و مستثمرين وبنوك ومؤسسات مالية حول ضرورة و امكانية تحقيق هذا المشروع من عدمه.

كما تتسلى أيضاً أهمية هذه الدراسة من كونها متزامنة مع بداية التطبيق الفعلي لمعايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي، و ضرورة التقيد بها في عملية الانتقال والتطبيق الشامل والحقيقي لها، بالإضافة إلى أهمية تحديد و تقييم الآثار والمضاعفات الناجمة عن تبني هذه المعايير وخاصة المالية منها.

كما تظهر أهمية هذه الدراسة أيضاً من كون تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر ليس خياراً وإنما ملزم بقوة القانون ويشمل جميع المؤسسات الاقتصادية مهما كان حسمها أو شكلها القانوني، وهذا ما يزيد من ضرورة معالجة هذا الموضوع من كل جوانبه.

أهداف الدراسة:

يمكن ذكر أهم أهداف البحث فيما يلي:

– هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الأداء المالي للشركات الجزائرية.

– تحليل أثر المعايير المحاسبية الدولية في الأداء المالي.

– معرفة مدى مساهمة المعايير المحاسبية في تسهيل عملية القيام بالتحليل المالي للمؤسسة.

– تطبيق المعايير المحاسبية المعتمدة على حالة المؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بناء على جملة من الاعتبارات منها:

- أهمية الموضوع البالغة بالنسبة لمسيري المؤسسات الاقتصادية بالأخص في الأداء المالي.
- توافق الموضوع مع التخصص.
- الميول والرغبة في معالجة موضوع أثر تطبيق المعايير المحاسبية على الأداء المالي.
- الرغبة في فهم معايير المحاسبة الدولية الدولية والنظام المحاسبي المالي، وكذا إجراءات ومتطلبات تطبيقهما.

حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، ففي الإطار المكاني ارتكزت الدراسة على الجزائر، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة ما بين (2018- 2019) بهدف معرفة وضعيتها المالية.

منهج الدراسة:

حتى يتم الإلمام بالموضوع من كل جوانبه والإجابة عن التساؤلات المطروحة، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي كحتمية أملتها طبيعة الموضوع:

المنهج الوصفي:

اعتمدنا على هذا المنهج عند التطرق إلى نشأة المحاسبة الدولية وتطورها عبر التاريخ واستعراض نماذج الأنظمة المحاسبية في بعض دول العالم، وكذلك في عرض مختلف الهيئات والمنظمات المحاسبية الإقليمية والدولية، كما اعتمدنا أيضاً على هذا المنهج في عرض معايير المحاسبة الدولية الدولية وإطارها المفاهيمي وعرض مجموعة من التعاريف، وكذلك عند التطرق إلى مختلف الإصلاحات المحاسبية التي عرفتها الجزائر عبر الزمن و كذا مختلف الهيئات المنظمة للمهنة.

المنهج التحليلي:

اعتمدنا على هذا المنهج عند التطرق إلى الآثار المالية الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات، و ذلك من خلال المقارنة والتحليل، و كذلك في الجزء التطبيقي حيث يظهر ذلك من خلال تحليل البيانات المحاسبية واستعمال أدوات رياضية تدعمها أشكال و جداول مختلفة.

الأدوات المستخدمة:

سعياً منا لإثراء هذه الدراسة اعتمدنا على البحث المكتبي، حيث استخدمنا مجموعة من الكتب بلغات مختلفة (العربية، الفرنسية)، وكذا مجموعة من البحوث العلمية والمجلات وبعض الملتقيات والأيام الدراسية، إضافة إلى مواقع مختلفة للأنترنت، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقمنا بتوظيف ما أتيح لنا من وثائق ومعلومات متعلقة بالمؤسسة وبالقدر الذي نحتاجه في موضوعنا.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بكل جوانب الموضوع وتحقيق أهداف البحث وللإجابة عن الإشكالية المطروحة بصورة واضحة، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، فصلين للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي، حيث تدرجنا في العرض كما يلي:

الفصل الأول: بعض الدراسات السابقة

قمنا فيه بعرض الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية الدولية حيث يتضمن مطلبين الأول الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة العربية والثاني الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة الفرنسية، بينما تضمن المبحث الثاني الدراسات السابقة للأداء المالي حيث قمنا بعرض الدراسات السابقة للأداء المالي باللغة العربية والدراسات السابقة للأداء المالي باللغة الفرنسية، أما المبحث الثالث قمن بدراسة مقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة قسمناه إلى أربعة مطالب حيث تضمن المطلب الأول دراسة مقارنة الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة العربية وتحدثنا في المطلب الثاني دراسة مقارنة الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة الفرنسية وفي المطلب الثالث دراسة مقارنة الدراسات

السابقة للأداء المالي باللغة العربية أما المطلب الرابع دراسة مقارنة الدراسات السابقة للأداء المالي باللغة الفرنسية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي

يتضمن هذا الفصل مدخل للمعايير المحاسبية وذلك من خلال إعطاء مجموعة من التعاريف المتعلقة بها و بيان أهميتها وأهدافها ثم التطرق إلى النشأة التاريخية والتطور، ثم تناولنا المعايير المتعلقة للتقارير المتعلقة بالإستدامة IFRS s حيث تحدثنا فيه عن الافصاحات المتعلقة بالإستدامة ifrs s1 والافصاحات المتعلقة بالمناخ ifrs s2 وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى دراسة الأداء المالي حيث في المطلب الأول تناولنا مفهوم الأداء المالي وأهميته وفي المطلب الثاني درسنا قياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية (BFR.FRNG.IAS7) أما المطلب الثالث بيَّنا فيه أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الأداء المالي

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للمؤشرات والنسب المالية للمشركة سوف للدقيق

تم في هذا الفصل دراسة الآثار المالية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في مؤسسة سوف للدقيق حيث وبعد عرض موجز لها تطرقنا إلى عرض وظيفة المعايير المحاسبية وآلية عملها ومن ثم درسنا التدفقات النقدية للمؤسسة مع إبراز أثرها على الأداء المالي.

الفصل الأول:

الدراسات

السابقة

تمهيد:

شهدت العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) لما لها من دور أساسي في تعزيز شفافية التقارير المالية وتوحيدها على المستوى العالمي .في الجزائر، يمثل تطبيق هذه المعايير خطوة استراتيجية لتطوير البيئة الاقتصادية المحلية ومواكبة التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية .ومع ذلك، لا تزال الشركات الجزائرية تواجه عقبات متنوعة في عملية تبني هذه المعايير، بما في ذلك التحديات المرتبطة بالبنية التشريعية، وتأهيل الكوادر البشرية، وتكيف نظم المعلومات المحاسبية. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الأداء المالي للشركات الجزائرية، مع التركيز على المحاور التالية:

1- مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات

2- مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

تشكل هذه الدراسة مساهمة علمية تسعى إلى تعزيز فهم أهمية المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على تطوير الأداء المالي للشركات، بما يسهم في تحسين كفاءة السوق الجزائرية وتعزيز جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية الدولية

إن معاير المحاسبية أداة لتحقيق التوافق والملائمة بين الأساس النظري للمحاسبة والتطبيق العملي لها وتقليل الفروقات و التباين في الأنظمة المحاسبية المختلفة وقد تنوعت الدراسات السابقة في هذا المجال من حيث المقاربات والمنهجيات المستخدمة حيث إن هذا المبحث يحتوي على مجموعة من الدراسات السابقة لهذا المتغير باللغة العربية والأجنبية، المرتبطة بشكل أو بآخر بموضوع بحثنا، بحيث قمنا بذكرها من الأحدث إلى الأقدم مفصلة كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة العربية

الدراسة الأولى: عكوش محمد أمين، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الدولية على المردودية

المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP) مؤسسة مدبغة ومراطة الرويبة (TAMEG) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2010م.

ملخص الدراسة: يتمحور موضوع هذه الدراسة حول تبني معايير المحاسبة الدولية الدولية في المؤسسات الجزائرية و آثارها المحتملة على المردودية المالية باعتبارها من أهم النسب التي تقيم على أساسها المؤسسة، وذلك من خلال المقارنة بين المعالجات الجديدة التي جاءت بها المعايير، و ما كان معمول به سابقا في المخطط المحاسبي الوطني، مع محاولة استخراج الآثار الممكنة لهذه المعالجات على المردودية المالية، حيث وبعد استعراض تاريخي لسير التوافق المحاسبي إقليميا ودوليا وكذا مختلف الهيئات التي نادت به و التعرض لأعمال التوحيد والمعايرة في الجزائر والتي انتهت بتجسيد معايير المحاسبة الدولية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي، تم حصر وتحديد وشرح المعايير التي يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على محددات المردودية المالية النتيجة والأموال الخاصة، وهذا أخذا بعين

الاعتبار المواضيع التي تعالجها المعايير وعلاقتها بحته المحددات، وكذلك بالاعتماد على بعض الدراسات والتقارير حول هذا الأثر والتي شملت مؤسسات عالمية سباقة في تبني هذه المرجعية الدولية ثم جاءت بعد ذلك الدراسة التطبيقية في محاولة لإعطاء صورة أكثر وضوحا عن ما تم تناوله نظريا و مدى امكانية تحققه على أرض الواقع، وذلك بالتطرق إلى حالة مؤسستين اقتصاديتين جزائريتين.

الدراسة الثانية: مصطفى عبدالله أحمد القضاه، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الاداء المالي للشركات السعودية، مجلة إضافات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية، مج4، ع1، 2020م.

ملخص الدراسة: هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الاداء المالي للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية المدرجة في السوق المالي السعودي تداول (للفترة المالية من عام 2015 إلى عام 2018)، حيث تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الشركات السعودية ابتداءاً من عام 2017 ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدم برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لدراسة وتحليل البيانات المالية لهذه الشركات تألف مجتمع الدراسة من جميع الشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية المدرجة في السوق المالي السعودي) تداول، (واشتملت عينة الدراسة على (54) شركة، حيث تم جمع البيانات المالية لهذه الشركات والتي تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من اجل تحليل العلاقة قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2015 و 2016 على التوالي، وبعد التطبيق المعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2017 و 2018 على التوالي. تم تحليل البيانات المالية للشركات عينة الدراسة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% عند تطبيق هذه المعايير (IFRS) حيث أن الأداء المالي لهذه الشركات قد تحسن عند تطبيق هذه المعايير (IFRS) مقارنة

بأدائها المالي قبل تطبيق هذه المعايير (IFRS)، وأوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات السعودية المدرجة في السوق المالي.

الدراسة الثالثة: شوقي طارق، تأثير معاير المحاسبة الدولية الدولية IAS/IFRS على حوكمة الشركات دراسة حالة بنك باريبا BNP PARIBAS الفرنسي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، مج 20، ع01، ديسمبر 2020م.

ملخص الدراسة: تهدف الدراسة إلى معرفة الأثر الذي أحدثه تطبيق العديد من دول العالم المعايير المحاسبة الدولية الدولية IAS/IFRS وبالضبط المؤسسات الاقتصادية لهذه الدول والتي أدى إلى الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية تستخدمها في نشاطها التسييري من أجل رفع قيمة أدائها وبالتالي تحسين حوكمة هذه المؤسسة واتخاذ القرارات فيها.

تحاول شرح ذلك من خلال دراسة الحالة على بنك باريبا الفرنسي المعرفة مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية الدولية خاصة الجديدة أو المعدلة على حوكمة هذا البنك وافصاحاته بحكم أن القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تأثرا بتطبيق المعايير ويحتاج إلى إجراءات أكثر صرامة وتعقيدا للتحكم في أنشطته والتي أدت إلى إنتاج معلومات جيدة حسنت من أدائه والقدرة على حوكمته.

الدراسة الرابعة: أمينة حفاصة، عباس فرحات، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS على تقييم الأداء المالي للمؤسسة المدرجة في البورصة دراسة حالة مجمع بيوفارم الجزائر لفترة: 2019م، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مخبر المالية، المحاسبة الدولية الجباية التأمين، جامعة أم البواقي، مج08، ع01، مارس 2021م.

ملخص الدراسة: تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS من عدمه على تقييم الأداء المالي للمؤسسة المدرجة في البورصة، إسقاطا على مجمع بيوفارم المدرج في بورصة الجزائر، ولبلوغ هذا الهدف تم استعمال المنهج التحليلي

لتحليل العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة إضافة إلى منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي أين تم إجراء تحليل محتوى القوائم المالية لمجمع بيوفارم، الفترة 2019م تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في إعداد القوائم المالية يؤثر إيجابا على المردودية المالية بصفة خاصة وعلى الأداء المالي بصفة عامة، وذلك من خلال عرض معلومات مالية ذات جودة عالية تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، التي يعتمد عليها المساهمين في اتخاذ القرارات المناسبة.

الكلمات المفتاحية أداء مالي معايير الإبلاغ المالي الدولية، معايير المحاسبة الدولية معلومات مالية مخطط محاسبي وطني، نظام محاسبي مالي

الدراسة الخامسة: بادي عبد المجيد، مخلوفي الطاهر، قرادي عبد القادر، أثر المعايير الدولية (IAS/IFRS) على التحليل المالي: حالة مؤسسة (ENIEM)، مجلة اقتصاد والمال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، مج6، ع01، 2022/04/15م.

ملخص الدراسة: يعالج هذا المقال كيفية القيام بالتحليل المالي وفق معايير (LAS/IFRS)، التي تبناها النظام المحاسبي المالي الجزائري (2007)SCF، والذي تم تطبيقه على المؤسسات الجزائرية بداية من 1 جانفي 2010 وتبين من الدراسة التطبيقية حالة مؤسسة (ENIEM) بأن إعداد قوائمها المالية كان حسب ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية الدولية، هذا الإعداد سهل كثيرا القيام بدراسة الميزانية وحساب النتيجة وباستعمال أدوات التحليل المالي، حيث تم التوصل إلى الحكم على الوضع المالي للمؤسسة. وتبين النتائج المتوصل إليها سهولة إجراء التحليل المالي في إطار كل من (2007-SCF) و (LAS/IFRS)، كما تتمتع المؤسسة: بتوازن هيكلي على المدى البعيد إلا أنها تعاني من بعض الصعوبات على المدى القصير.

الدراسة السادسة: هاني سلامة احمد العبادلة، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية: وجهة نظر معدي التقارير المالية في فلسطين،

مجلة التحولات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، مج03، ع01، 2023م.

ملخص الدراسة: هدفت الدراسة إلى التحقق من أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية، واستخدم الباحث المنهج الو الفي التحليلي من خلال عينة مكونة من (86) فردا من معدي التقارير المالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وتبين من نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية موجبة بين متطلبات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وتحقق الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، وقد أو الت الدراسة إلزام الشركات ذات العلاقة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ومتابعة الاصدارات الحديثة للمعايير الدولية المالية أثر إيجابي في زيادة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

الدراسة السابعة: عايشي عبد اللطيف، مدى تأثير المعايير المحاسبية الدولية على حوكمة المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولايات الغرب الجزائري، مجلة دفاتر، مخبر البحث لإدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، مج20، ع2، ديسمبر 2024م.

ملخص الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير المعايير المحاسبية الدولية (LAS/IFRS) على حوكمة المؤسسات الاقتصادية، تم اختبار مدى تأثير هذه المعايير في التقارير المالية للمؤسسة، والتحقيق هذه الأهداف وقصد جمع البيانات اللازمة ثم الباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، واتباع المنهج الكلي في الجانب التطبيقي من خلال تحليل نتائج الاستبانة التي تم توزيعها على عينة تتكون من مدققين، أساتذة جامعيين مهنئين بالمحاسبة الدولية والتدقيق، وأعضاء مجلس الإدارة، شملت 123 فرد أجريت معالجة إحصائية للبيانات عبر عدة مراحل عن طريق الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 25)، خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي الواقع تطبيق المعاير المحاسبية الدولية على الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة الفرنسية

الدراسة الأولى: إن، المعلومات المالية من المعيار: الأداء الدولي والمالي: تحليل تأثير المعايير النهائية على قيمة مؤشرات المحاسبة الدولية والمنح الدراسية، مجلة البدائل الإدارية والاقتصادية، مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب، جامعة الجلفة مج5، ع3، يوليو 2023م.

LAOUANE ،LAOUANE/Revue :International et performance financière: analyse de l'impact des IFRS sur la valeur des indicateurs comptables et boursiers, LAOUANE, A

ملخص الدراسة: يشكل ظهور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واعتمادها من قبل عدد كبير ومتزايد من البلدان أحد التغييرات الرئيسية في مجال المحاسبة الدولية الدولية . يحلل هذا المقال أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على قيمة مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء خلال الفترة من 2013إلى .2022م لقياس الأداء المالي، قمنا بتطوير مقاييس بناءً على مراجعة الأدبيات .وقد تم اختبار هذه التدابير على عينة مكونة من 155 ملاحظة للشركات المعتمدة. وكشفت الدراسة عن وجود أثر كبير لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على قيمة مؤشرات الأداء المحاسبي .ومع ذلك، فقد وجدنا تأثيرًا معتدلًا جدًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على قيمة مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية. قد تكون هذه النتائج ذات أهمية ليس فقط للمستثمرين، ولكن لجميع أصحاب المصلحة والمنظمات المتأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه المعايير الجديدة.

الدراسة الثانية: يواكيم جاسن، ثورستن سيلهورن، تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في ألمانيا–المحددات والعواقب، كلية الأعمال والاقتصاد؛ جامعة هومبولت في برلين، ألمانيا، دون مجلد، دون عدد، جويلية 2006م.

–Joachim Gassen/Thorsten Sellhorn Applying IFRS in Germany-Determinants and Consequences/This Version, July 2006

ملخص الدراسة: نتناول ثلاثة أسئلة بحثية دافعها الصعود الأخير لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) في أوروبا. أولاً، من خلال تحليل العوامل المحددة للتبني الطوعي لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية من قبل الشركات الألمانية المتداولة علنًا خلال الفترة 1998–2004، نجد أن الحجم والتعرض الدولي وتشتت الملكية والاكتتابات العامة الأولية الأخيرة هي محركات مهمة .ثانيًا، باستخدام النتائج من نموذج المحدد هذا لبناء عينات مطابقة لدرجات الميل للشركات التي تعمل وفقًا لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا الألمانية (HGB)، قمنا بتوثيق الاختلافات المهمة من حيث جودة الأرباح :تتمتع الشركات التي تعمل وفقًا لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية بأرباح أكثر ثباتًا وأقل قابلية للتنبؤ وأكثر تحفظًا. ثالثًا، من خلال تحليل الاختلافات في عدم التماثل في المعلومات بين الشركات التي تعمل وفقًا لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية والشركات التي تعمل وفقًا لمعايير إعداد التقارير المالية الألمانية، نظهر أن الشركات التي تعمل وفقًا لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية تشهد انخفاضًا في الفارق بين العرض والطلب بمقدار 70 نقطة أساسية ومتوسط 17 يومًا إضافيًا مع تغير الأسعار سنويًا .من ناحية أخرى، يبدو أن أسعار أسهم الشركات التي تعمل وفقًا لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية أكثر تقلبًا. وفي ضوء بعض القيود المهمة التي تواجه دراستنا، فإننا نناقش فرص البحث المتعلقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أوروبا بعد عام 2005م.

الدراسة الثالثة: كريستوف بلفال، كارين بويتو، تفسير للتأثير المحتمل للمعايير من خلال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الشركات الفرنسية من خلال نظريات أداء اللغة، مقال منشور على الانترنت، الموقع الالكتروني: shs.hal.science.

Christophe Belleval/ Carine Boiteau, Une interprétation de l'influence potentielle des normes IFRS sur les entreprises françaises au travers des théories performatives du langage,

ملخص الدراسة: تدرس هذه الورقة النتائج المحتملة لتطبيق معايير IFRS من قبل الشركات الفرنسية من خلال النظريات القائمة على اللغة الأدائية .كانت الأوراق السابقة تميل إلى التركيز على مشاكل تطبيق IFRS بدلاً من تأثيراتها التنظيمية .وفقًا لإطارنا التمثيلي، نعتبر

هنا المنظمة كمجموع ممارسات الخطابات المستقرة في وقت معين .المعايير هي أمثلة على البيانات المكتوبة "الحازمة "و"التحذيرية "و"التوجيهية "والتي تشكل جزءًا من الممارسات الخطابية التنظيمية، مثل هذه النصوص تغذي الجنسين المهنيين أو الجماعيين. قد يؤدي استيراد المعايير الصادرة عن منظمة حيث تكون الممارسات الأنجلوساكسونية ممثلة بشكل مفرط إلى تعديل الجنسين بعمق باعتبارهما أساس الشركات من أوروبا القارية وخاصة الشركات الفرنسية.

الدراسة الرابعة: يعقوب هامان، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على التقارير المالية وأداء الشركات المتبناة تسعة عشر عامًا من الأدب (2005–2023)، مجلة مراجعة الاقتصاد والاقتصاد الفرنسي، مج4، ع9، 2023م.

The effect of adopting IFRS standards on the financial reporting and performance of adopting companies.Nineteen years of literature (2005-2023)/ YOUGOUDA HAMAN Volume 4: Numéro 9.

ملخص الدراسة: إن التطور من تطبيق معايير المحاسبة الدولية الوطنية إلى الاستخدام واسع النطاق للمعايير الدولية IAS-IFRS مبرر بحقيقة أن المعايير الدولية أثبتت أهميتها القصوى وأنها تجعل من الممكن تزويد مستخدميها بمعلومات ذات دقة عالية وجودة فائقة وأهمية معروفة، بكمية كافية مقارنة بالمعايير الوطنية أو المحلية. الهدف من هذه المقالة هو تقييم تأثير معايير IFRS على المعلومات المالية وأداء الشركة من خلال نهج نظري بحت .في الواقع، نظرًا لندرة الدراسات التي تتناول هذه القضية والظهور غير البعيد للمعايير الدولية، تهدف هذه الورقة إلى المضي قدمًا فقط من خلال مراجعة أدبيات المقالات ما مجموعه 67 مقالاً نُشرت بين عامي 2005 و 2023 في المجلات الأنجلوساكسونية والفرنسية وغيرها، مقسمة إلى ثلاثة موضوعات فرعية، مع الاعتماد على مساهماتها المختلفة .لهذا، في معظم الحالات التي درسها العديد من المؤلفين،

أدت نتائج التحليلات التي أجريت إلى استنتاجات مفادها أن تنفيذ الشركات لمعايير IFRS ساهم بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات المالية وبالتالي الأداء المالي للشركات التي اعتمدتها مقارنة بتلك التي استخدمت المعايير المحلية.

الدراسة الخامسة: إيمانويل منساه، تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة التقارير المالية :أدلة من شركات التصنيع المدرجة في غانا، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة جوراج دوبلا، مج34، ع1، 2021م.

The effect of IFRS adoption on financial reporting quality: evidence from listed manufacturing firms in Ghana/ Emmanuel Mensah VOL 34, NO. 1, (2021)

ملخص الدراسة: سعت هذه الورقة إلى دراسة تأثيرات ما قبل وبعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة التقارير المالية (FRQ) لشركات التصنيع المدرجة في بورصة غانا (GSE) من خلال تحليل الارتباط، فضلاً عن تحليل الانحدار باستخدام نموذج التأثير الثابت القياسي (FE) وتقنية المربعات الصغرى العادية .(OLS) تم الحصول على البيانات من التقارير السنوية المدققة لإحدى عشر شركة تصنيع تمت ملاحظتها خلال الفترة من 2001إلى 2006 لعصر ما قبل التبني، ومن 2007 إلى 2014 لعصر ما بعد التبني، مما أدى إلى إجراء 148 ملاحظة على مدار العام للشركة .باستخدام إدارة الأرباح، المقاسة من خلال الاستحقاقات التقديرية المعدلة لجونز، كوكيل لجودة التقارير المالية، أظهرت نتائج الانحدار تأثيرًا سلبيًا كبيرًا لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على إدارة الأرباح، مما يشير إلى تحسن في جودة التقارير المالية .وفيما يتعلق بمدى ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وجدت الدراسة انخفاضًا في فترة ما بعد الاعتماد مقارنة بفترة ما قبل الاعتماد، مما يدل أيضًا على تحسن في جودة المحاسبة الدولية بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يعزز جودة التقارير المالية

للشركات داخل سوق رأس المال الغانية، وهو ما من المتوقع أن يعزز ثقة المستثمرين ويجذب المزيد من رأس المال.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للأداء المالي

الأداء المالي من المواضيع الأساسية التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات المحاسبية المعاصرة، نظرا لأهميته في تقييم المؤسسة والكفاءة المالي ،بحيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات السابقة الخاصة بالأداء المالي باللغة العربية والأجنبية موضحة كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة للأداء المالي باللغة العربية

الدراسة الأولى: فارس جميل الصوفي، ومنصور حسين، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان، 2003م.

ملخص الدراسة: استراتيجية التنويع والأداء المالي في الصناعة الجلدية في العراق ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى استعراض المؤشرات المالية المستخدمة في قياس الأداء المالي وان هذه النسب هي:

أولا: نسب الربحية والمتمثلة في:

أ –معدل العائد على الاستثمار (ROI) وهو صافي الربح بعد الفوائد والضرائب مقسوماً على مجموع الموجودات النسبة النمطية . (11.4%)

ب– العائد على حقوق الملكية (ROE) وتقاس بقسمة صافي الربح بعد الضرائب ناقصاً توزيعات الأسهم الممتازة على صافي حقوق الملكية النسبة النمطية .(15%)

ج–القوة الإيرادية (EP) وهي حاصل ضرب معدل دوران الموجودات في هامش الربح الصافي من المبيعات النسبة النمطية .(14.5%)

د–هامش الربح من المبيعات (PMS) وتحسب بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على المبيعات الصافية النسبة النمطية .(5%)

ثانياً: نسب السيولة :فقد تمثلت في:

أ –نسبة التداول :وهي عبارة عن الموجودات المتداولة مقسوماً على المطلوبات المتداولة النسبة النمطية . 1 : 2

ب- نسبة السيولة السريعة: حيث يحسم المخزون السلعي من الموجودات المتداولة قبل قسمتها على المطلوبات المتداولة النسبة النمطية 1:1

ثالثا- نسب النمو والمتمثلة في نمو المبيعات: وهي تقارب نسبة سنة مالية معينة بالقياس إلى سنة ماضية النسبة النمطية . (7.2)

ب- نمو الدخل الصافي: هي نسبة الدخل الصافي في السنة الحالية إلى الدخل الصافي في السنة الماضية النسبة النمطية . (10%)

ج-القيمة المضافة: وهي قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج أو بسعر السوق مطروحا منها المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمة والاندثارات .

أما نسب النشاط فقد تمثلت في:

1-معدل دوران المخزون السلعي والمتمثل بقسمة تكليف البضاعة المباعة على متوسط المخزون السلعي النسبة النمطية 9مرات .

ب-معدل دوران الذمم المدينة :يتم استخراجه بقسمة صافي المبيعات على رصيد الذمم المدينة.

ج- متوسط فترة التحصيل وتحسب بقسمة عدد أيام السنة على معدل دوران الذمم المدينة النسبة النمطية 20يوم (النمطية مرتان)

هـ-. معدل دوران الموجودات الثابتة يتم التوصل إلية بقسمة صافي المبيعات على صافي الموجودات الثابتة النسبة النمطية 5مرات.

و- معدل دوران رأس المال العامل :يمكن حسابه بقسمة صافي المبيعات على صافي راس المال العامل وهذه النسبة تقيس كفاءة الإدارة باستخدام راس المال العامل فكلما ارتفعت كان ذلك مؤشرا للكفاءة النسبة النمطية . (1.8%)

هذه الدراسة تعتبر ذات صلة بالدراسة الحالية من حيث تركيزها على معايير الأداء المالي للشركات الصناعية من حيث الربحية والسيولة والنشاط ولكنها أغفلت نسب السوق ...

الدراسة الثانية: نورالدين بهلول، تحليل و تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية للدهن (ENAP) وحدة سوق أهراس، المجلة الجزائرية المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، مج2، ع3، 2016/12/01م.

ملخص الدراسة: تتناول هذه الورقة البحثية أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن وحدة سوق أهراس وسبل تفعيله، من خلال عدة مجالات أهمها: السيولة، الربحية النشاط المديونية، وذلك للوقوف على مواطن القوة والضعف التي تتمتع بها هذه المؤسسة، ومدى استعدادها لمواجهة تطور نفقاتها والمخاطر المرتبطة بذلك، خاصة في ظل خصوصية المحيط المالي الجزائري الحالي، من حيث اعتماده على التمويل البنكي بصفة كبيرة و غياب سوق للأوراق المالية، الأمر الذي يتطلب الاعتماد على الموارد المالية الداخلية الخاصة بالمؤسسة، و في إطار ذلك استخدم الباحث عن طريق منهج دراسة الحالة، معطيات لا حدى المؤسسات الصناعية الجزائرية وتحليلها للوقوف عن مدى الاستعداد المالي لهذه المؤسسة على مواجهة التزاماتها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها المكانة المالية القوية التي تتمتع بها هذه المؤسسة، والذي يعزى بالدرجة الأولى إلى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير الامكانيات المالية والمادية المتوفرة من جهة، وظروف المنافسة في السوق الجزائري من جهة أخرى.

الدراسة الثالثة: عائشة بلغالي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، 2017/2016م.

ملخص الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وكذلك إبراز أهمية تقييم الأداء المالي وتم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت خلال الفترة (2015-2013)، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث تم اختيار مدى كفاءة الأداء المالي للمديرية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

وبعد إجراء تقييم للمؤسسة وجدنا أن المديرية ليس لها قدرة على التمويل الذاتي والنتائج المسجلة من طرف المؤسسة خلال الفترة المدروسة سلبية، وأنها غير مستقلة ماليا و غير قادرة على تسديد ديونها، و هذا يدل على مدى استجابة المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم.

الدراسة الرابعة: العراف زاهية، قريد مصطفى، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة وهران2، مج14، ع1، 2020م، **ملخص الدراسة:** تناولنا في هذه الورقة البحثية الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية الجزائرية بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري (BADR) وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها: الانخفاض في بعض نسب السيولة وهذا يعكس صعوبة في قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية تجاه المودعين الأسباب متعددة لعل أبرزها موجة التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تشهده البلاد انخفاض في بعض نسب الربحية ، إذ إن البنك يشهد تراجعا كبيرا في عوائده بالإضافة إلى وجود قصور في كفاءة البنك على تحقيق الاستثمار الأنجع لأمواله و أن الرفع من نسب السيولة لم يكن يؤدي دائما إلى ارتفاع نسب الربحية بل وقد أدى إلى تراجعها في أغلب الحالات.

الدراسة الخامسة: نفس المرجع الذي قبله

ملخص الدراسة: المساهمة العامة (1990 – 1999) في الأردن ودراسة أسامة حول أثر محددات هيكل رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية ..تهدف هذه الدراسة إلى . معرفة اثر محددات هيكل رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن (1990– 1999) حيث شملت محددات هيكل رأس المال تسعة محددات تمثل المتغيرات المستقلة، وهي تركز الملكية والأصول القابلة للضمان والوفورات الضريبية من غير فوائد القروض والرافعة المالية وتفرد الشركة ونمو الشركة وحجم الشركة والمخاطر

التشغيلية .أما الأداء المالي الذي يمثل المتغير التابع فتم استخدام مؤشرين لقياسه وهما: العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

هذا وقد اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الواردة في التقارير المالية السنوية التي تصدرها الشركات الصناعية من عام 1990إلى عام 1999 م ودليل الشركات العامة الأردنية الذي تصدره بورصة عمان للأوراق المالية لنفس الفترة السابقة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة للأداء المالي باللغة الفرنسية

الدراسة الأولى: لبصيرة مريم، عرابي ليندا، تصميم لوحة القيادة لإدارة الأداء المالي لشركة توزيع كبيرة، أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، مج11، ع21، يونيو 2017م.

LA CONCEPTION D'UN TABLEAU DE BORD POUR LE PILOTAGE DE LA PERFORMANCE FINANCIERE D'UNE ENTREPRISE DE GRANDE DISTRIBUTION. Dr LEBSAIRA Meriem, EHEC Alger; QUARAB Lynda, EHEC Alger Algérie Recherches économiques et managériale - N 21-Juin 2017

ملخص الدراسة: تتمحور هذه الدراسة حول أهمية اختيار المؤشرات المالية و الغير مالية في عملية تقييم الأداء المالي لم تنته بعد .والهدف من بحثنا هو تصميم لوحة المتابعة لمديرية الرقابة الإدارية في شركة توزيع أرديس.

بعد القيام بدراسة تجريبية لنظام قيادة أداء أرديس، تمكنا من تعيين نقاط قوى النظام الواجب تعزيزها ونقاط الضعف الواجب تحسينها، كما قمنا باختيار المؤشرات المالية والغير مالية التي يجب أن تظهر في نموذج لوحة المتابعة المقترحة على مديرية الرقابة الإدارية الأرديس

الدراسة الثانية: لأيادي عبد القادر، بلكت يوسف، دراسة تطبيقية لتأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي للشركة الجزائرية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، مج 02، ع1، أبريل 2018.

ملخص الدراسة: تسعى هذه الورقة إلى استكشاف تأثير المساءلة بشكل تجريبي التأثير المجتمعي على الأداء المالي للشركة الجزائرية .وعلى وجه الخصوص، فهو يتناول مسألة نوع تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على النتائج المالية ونمو الشركة تم اختبار النموذج المقترح على أربع (4) شركات جزائرية تعمل في أربعة قطاعات الصناعة، الأغذية الزراعية، الأدوية، الطاقة وأظهرت النتائج أن تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات كبير على النتائج المالية ورغم ذلك فإن الشركات التي شملتها الدراسة لا تعطي أهمية كافية لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركة باعتبارها أصلا استراتيجيا.

الدراسة الثالثة: " سعيدي عماد، وبلعابيدي عبد الجواد، مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين الأداء المالي للمنشأة الاقتصادية، أطروحة نهاية الدراسات بهدف الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم الإدارية، جامعة مولود معمري، 2023/2022.

Mémoire de fin d'études En Vue De L'obtention Du Diplôme De Master En Sciences Financières Et Comptabilité ("L'efficacité de l'audit interne dans l'évaluation et l'amélioration de la performance financière de l'Entreprise économique") SAIDI Imad/BELABIDI Abdeldjaouad

ملخص الدراسة: يركز هذا البحث على مدى فعالية التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية المحددة .COSIDER AIREM للإجابة على هذا السؤال، اعتمدنا منهجًا منهجيًا شاملاً، يجمع بين البحث الببليوغرافي والوثائقي للجانب النظري ودراسة الحالة العملية باستخدام التحليل المقارن، وذلك باستخدام الوثائق المقدمة من COSIDER AIREM للأعوام 2019. 2020. 2021م وقد تم اتباع هذا النهج من أجل فهم مشكلة الدراسة بشكل أفضل ولبناء استنتاجاتنا على نتائج ملموسة من الشركة نفسها. وقد قادتنا دراستنا إلى عدة نتائج، من بينها ظهور التدقيق الداخلي كلاعب أساسي في تحقيق أهداف الأداء المالي للمنظمات. ويشمل ضمان موثوقية البيانات، وإدارة المخاطر بشكل استباقي، وضمان الامتثال التنظيمي، وتحسين العمليات وخلق القيمة. إن وجودها والتزامها في هذه المجالات المختلفة يعزز الاستدامة والمصداقية والنمو المالي للشركة، بما يتماشى مع مقتضيات الشفافية والمسؤولية التي تميز الشركات الحديثة.

الدراسة الرابعة: ميلي بنزالي ثينهينان، ميلي بنكاسيمي كريمة، دور تحليل المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للشركات، أطروحة نهاية الدراسات بهدف الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة الدولية الخيار تمويل الشركات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والإدارية، جامعة ميلود معمري، 2022/ 2023م.

Le rôle de l'analyse des indicateurs financiers dans l'évaluation de la performance financière des entreprises Melle BENSAALI Thinhinane Melle BELKACEMI Karima.

ملخص الدراسة: يعد التحليل المالي قطعة أساسية للتطور واتخاذ القرار لدى مديري الشركات ولكن الاختيار يظل دائمًا ذاتيًا، وبالمثل يجب أن يكون التحليل المالي دائمًا ديناميكيًا للاستجابة للتغيرات في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي المختلفة والنسب المختلفة للاقتصاد الوطني والدولي .الظروف، فإن التحليل المالي يتعلق بالسياسة العامة للشركة : ولادتها ونموها واستقلاليتها.

بعد دراسة المستندات الأساسية المختلفة للتحليل المالي مثل الميزانية المحاسبية، جدول قائمة الدخل، القائمة المالية التفصيلية، وأهمية الانتقال من الميزانية المحاسبية التي تحتوي على المعلومات المحاسبية إلى الميزانية المالية التي يعكس الواقع وكذلك مؤشرات التوازن المالي.

ترتبط المخاطر المالية والتحليل المالي ارتباطًا وثيقًا لأن أي عملية تشغيلية لديها القدرة على التسبب في خسارة مالية .بعد ذلك، يمكننا المضي قدمًا إلى تحليل أكثر وضوحًا من خلال مؤشرات التوازن المالي FR ، BFR، TN.

ومن هنا يأتي معنى مفهوم الأداء بأبعاده المختلفة ونهتم بشكل خاص بالبعد المالي الذي يشكل موضوع دراستنا ومؤشراته المختلفة الربحية الاقتصادية والربحية المالية والربحية والتمويل الذاتي (وأدوات القياس) الميزان المالي، وأرصدة الإدارة الوسيطة، والقدرة على التمويل الذاتي، وجدول التدفق النقدي وأخيرا النسب مع استحضار القيمة الاقتصادية المضافة والتي تتمثل في تحديد ما إذا كانت الشركة منشئة للقيمة أم مدمرة لها. وأخيرا حالة عملية قمنا فيها بتدريب عملي على مستوى شركة عزازقة للصناعات الكهربائية حيث أكملنا مجموعة من البيانات الخاصة بالقوائم المالية للوصول إلى الاستنتاجات، بعد حساب مؤشرات المعايير FR، BFR، TN، Ration، الدخل بيان التي تتعلق بجدوى واستمرارية وربحية الأعمال.

الدراسة الخامسة: حفيظ فتحي، داني الكبير نصيرة، تحليل السيولة هو مؤشر أساسي لتحسين الأداء المالي لشركة اقتصادية الحالة: (SONALIKA-FAMAG)، مجلة إضافات

اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، مج6، ع2، 2022م.

La liquidité est un indicateur essentiel pour améliorer la performance financière d'une entreprise économique (Cas: SONALIKA-FAMAG) Volume: 06 / N°: 02 (2022), HAFID Fethi DANI EL KEBIR Nacera

ملخص الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تحليل السيولة وأثره على الأداء المالي في الشركات الصناعية الجزائرية ومن ضمنها شركة سوناليكا–فاماج المتخصصة في تصنيع المعدات الزراعية في الجزائر، وذلك للتعرف على أهمية السيولة في تمويل الديون قصيرة الأجل وضمان استمرارية النشاط الرئيسي للشركة لتحسين أدائها المالي من خلال النتائج التي تولدها، وقد أظهرت نتائج أبحاثنا على شركة سوناليكا–فاماج خلال سنة 2018 ضرورة السيولة في تحسين الأداء المالي.

الدراسة السادسة: سنوسي قويدر كريش بن علال، دوش ليلى، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حالة البنك الوطني الجزائري تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية – قضية البنك الوطني الجزائري، مجلة دفاتر بوداكس، مخبر البحث السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مج11، ع1، 2022م.

Evaluation de la performance financière des banques commerciales Cas de la Banque Nationale d'Algérie Evaluation of the financial performance of commercial banks - The case of the national bank of Algeria SENOUCI Kouider GUERRICHE Benallal, Douch Leila Volume: 11/ N°:01 (2022)

ملخص الدراسة: يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم الأداء المصرفي، أولا: باتباع المقاربات النظرية في تقييم الأداء، وثانيا :وفقا للدراسة التجريبية التي أجريناها حول تقييم أداء بنك BNA، مع الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي.

المبحث الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

لقد حظي موضوع أثر المعايير المحاسبية على الاداء المالي باهتمام واسع في الأواسط البحثية، ما أسفر عن إنتاج العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من زوايا متعددة وسياقات متنوعة إلا أن في دراستنا الحالية نسعى إلى تقديم إضافة جديدة بمنهجية مختلفة وسياق متنوع كما يلي:

المطلب الأول: دراسة مقارنة الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة العربية

الجدول رقم (01): مقارنة الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة العربية

الدراسة / العنصر	دراسة (2010/ 2011)	دراسة 2020	دراسة 2020	دراسة 2021	دراسة 2022	دراسة 2023	دراسة 2024	الدراسة الحالية
العنوان	أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الدولية على المردودية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية	أثر تطبيق معايير IFRS التقارير المالية الدولية على الاداء المالي للشركات السعودية	تأثير معاير المحاسبة الدولية الدولية IAS/IFRS على حوكمة الشركات دراسة حالة بنك باريبا BNP PARIBAS الفرنسي.	أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS على تقييم الأداء المالي للمؤسسة المدرجة في البورصة – دراسة حالة مجمع بيوفارم الجزائر لفترة: 2019م	أثر المعايير الدولية (IAS/IFRS) على التحليل المالي: حالة مؤسسة (ENIEM)	أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية : وجهة نظر معدي التقارير المالية في فلسطين	مدى تأثير IFRS المعايير المحاسبية الدولية على حوكمة المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولايات الغرب الجزائري	أثر تطبيق المعايير المحاسبية على الأداء المالي للشركات الجزائرية
الهدف	تحليل تأثير تبني المعايير الدولية على المردودية المالية	تحليل أثر تطبيق IFRS على الأداء المالي للشركات	دراسة تأثير تطبيق المعايير على الحوكمة والإفصاح المالي	تحليل أثر IFRS على الأداء المالي لمجمه بيوفارم	تحليل أثر IFRS على التحليل المالي	تحليل أثر IFRS على جودة المعلومات	تحليل تأثير IFRS على حوكمة الشركات	دراسة أثر المعايير المحاسبية على الأداء المالية
المنهجية	وصفي	تحليل	تحليلي + دراسة	تحليلي +	وصفي تحليلي	وصفي	وصفي	تحليلي +

	تحليلي + مقارنة بين المعايير	مالي باستخدام SPSS	حالة بنك BNP PARIBAS	دراسة حالة مجمع بيوفارم	+ دراسة حالة ENIEM	تحليلي + استبيان	تحليلي + استبيان	دراسة تطبيقية
العينة	مؤسستان جزائريتان	54 شركة سعودية	بنك BNP PARIBAS	مجمع بيوفارم (2019)	مؤسسة ENIEM الجزائرية	123 محاسبا	86 معد تقارير مالية في فلسطين	الشركات الجزائرية
النتائج	تأثير إيجابي على المردودية المالية	تحسن الأداء المالي بعدتطبيق IFRS	تعزيز الحوكمة وجودة الإفصاح	تحسن IFRS المردودية المالية وجودة المعلومات	تسهل IFRS التحليل المالي وتحسن التقييم المالي	تعزز IFRS الحوكمة والشفافية	يحسن IFRS جودة المعلومات المحاسبية	قيد الدراسة

المطلب الثاني: دراسة مقارنة الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة الفرنسية

الجدول رقم (02): مقارنة الدراسات السابقة للمعايير المحاسبية باللغة الفرنسية

الدراسة / العنصر	دراسة 2003	دراسة Gassen & Sellhorn (2006)	دراسة	دراسة 2016	دراسة 2017/2016	دراسة 2020	الدراسة الحالية
العنوان	المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة	تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في ألمانيا محدداته ونتائجه	أثر محددات هيكل رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية في الأردن	تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية للدهن (ENAP) وحدة سوق أهراس	تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت	تقييم الأداء المالي في البنوك الجزائرية في ظل قيود السيولة والربحية	أثر تطبيق المعايير المحاسبية على الأداء المالي للشركات الجزائرية
الهدف	تحليل تأثير المعايير المحاسبية على الأداء المالي للشركات الصناعية	دراسة محددات تبنى IFRS في الشركات الألمانية وتأثيره على جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات	دراسة تأثير محددات هيكل رأس المال على الأداء المالي باستخدام العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول	تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية للدهن باستخدام مؤشرات مالية	تقييم الأداء المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز خلال فترة زمنية محددة	دراسة العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية الجزائرية	قياس أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الأداء المالي للشركات الجزائرية
المنهجية	تحليل المؤشرات المالية مثل: الربحية، السيولة، النمو، والنشاط	تحليل محددات التبني الطوعي لـ IFRS وتحليل الفروقات في جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات باستخدام نموذج مطابقة درجات الميل	تحليل بيانات مالية للشركات الصناعية من خلال تقاريرها السنوية	دراسة حالة باستخدام التحليل المالي لمؤشرات (السيولة، الربحية، النشاط، المديونية)	تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية	دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) باستخدام التحليل المالي	تحليل البيانات المالية للشركات الجزائرية قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية
العينة	شركات صناعية مساهمة عامة	شركات ألمانية مدرجة خلال الفترة 1998 – 2004	شركات صناعية مساهمة عامة في الأردن خلال الفترة (1990 –	المؤسسة الجزائرية للدهن (ENAP) وحدة سوق أهراس	مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت خلال الفترة (2013-	بنك BADR الجزائري	شركات جزائرية مدرجة في البورصة

			(1999		(2015		
النتائج	المعايير المحاسبية تؤثر إيجابيا على الأداء المالي، ولكن لم يتم التركيز على نسب السوق في الدراسة	تؤدي إلى IFRS أرباح أكثر استقرارا وانخفاض الفارق بين العرض والطلب ولكن مع تقلبات أعلى في الأسعار	توجد علاقة بين تسعة محددات لهيكل رأس المال والأداء المالي، حيث تؤثر هذه المحددات على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول	المؤسسة تتمتع بمكانة مالية قوية بسبب كفاءة إدارتها في تسيير الموارد المالية والمادية، بالإضافة إلى تأثير ظروف المنافسة	تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت		تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة الشفافية والمردودية المالية

المطلب الثالث: دراسة مقارنة الدراسات السابقة للأداء المالي باللغة العربية

الجدول رقم (03): مقارنة الدراسات السابقة للأداء المالي باللغة العربية

الدراسة / العنصر	دراسة 1999	دراسة 2003	دراسة 2016	دراسة 2017	دراسة 2020	الدراسة الحالية
العنوان	هيكل رأس المال والأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية	استراتيجية التنويع والأداء المالي في الصناعة الجلدية	تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية للدهن (ENAP) وحدة سوق أهراس	تقييم الأداء المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز	تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية (BADR)	
الهدف	معرفة أثر محددات هيكل رأس المال على الداء المالي	قياس الأداء المالي عبر مؤشرات معيارية	الوقوف على الجوانب المالية للمؤسسة وتقييم كفاءتها	تقييم الأداء المالي عبر مؤشرات مالية	تحليل العلاقة السيولة والربحية	
المنهجية	تحليل بيانات من تقارير مالية سنوية	تحليل مؤشرات مالية قياسية (نسب ربحية سيولة نمو)	دراسة حالة وتحليل بيانات مالية	تحليل قوائم مالية باستخدام مؤشرات الأداء	دراسة حالة البنك BADR باستخدام التحليل المالي	
العينة	شركات صناعية أردنية مساهمة عامة (1990-1999)	شركات الصناعة الجلدية في العراق	المؤسسة الوطنية للدهن ENAP وحدة سوق أهراس	مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (2013 - 2015)	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	
النتائج	العائد على الأصول وحقوق الملكية مرتبطان بهيكل رأس المال	تقديم معايير معيارية دقيقة لتقييم الأداء المالي	أداء مالي قوي نتيجة حسن الإدارة وكفاءة التسيير	عجز في التمويل الذاتي نتائج مالية سلبية ضعف الاستقلال المالي	انخفاض السيولة والربحية خلل في كفاءة الاستثمار	

المطلب الرابع: دراسة مقارنة الدراسات السابقة للأداء المالي باللغة الفرنسية

الجدول رقم (04): مقارنة الدراسات السابقة للأداء المالي باللغة الفرنسية

الدراسة / العنصر	دراسة 2017	دراسة 2018	دراسة 2022	دراسة 2022	دراسة 2023/2022	دراسة 2023/2022	الدراسة الحالية
العنوان	تصميم لوحة معلومات لإدارة الأداء المالي لشركة تجزئة واسعة النطاق	تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي في المؤسسة الجزائرية	تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حالة البنك الوطني الجزائري	تحليل السيولة كمؤشرات لتحسين الأداء المالي –حالة SONALIKA-FAMAG	دور تحليل المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للشركات	مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين الأداء المالي للمنشأة الاقتصادية	
الهدف	اقتراح لوحة تحكم مالية متكاملة تساعد إدارة الرقابة في تحسين التسيير المالي	تحديد طبيعة تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لشركات جزائرية مختارة	دراسة الأداء المالي للبنوك باستخدام المؤشرات المالية من خلال حالة بنك BNK	إبراز أهمية السيولة المالية في تمويل الديون وضمان استمرارية النشاط وتحسين الأداء المالي	دراسة مدى مساهمة تحليل المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات	قياس فاعلية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي باستخدام حالة شركة COSIDER AIREM.	
المنهجية	دراسة تطبيقية على شركة توزيع أرديس باستخدام مؤشرات مالية وغير مالية	اختبار نموذج تجريبي على 4 شركات جزائرية من قطاعات مختلفة	تحليل نظري وميداني باستخدام مؤشرات الأداء المالي لتقييم بنك وطني	تحليل تطبيقي للبيانات المالية لشركة صناعية خلال سنة 2018	تحليل نظري وتطبيقي باستخدام مؤشرات مالية ومحاسبية ودراسة حالة شركة عزازقة للصناعات الكهربائية	بحث وثائقي نظري + دراسة حالة تطبيقية باستخدام التحليل المقارن لبيانات مالية (2019-2021)	
العينة	شركة أرديس للتوزيع (الجزائر)	4 شركات جزائرية من قطاعات صناعة الأغذية، الأدوية والطاقة	البنك الوطني الجزائري BNK	شركة SONALIKA-FAMAG (2018)	شركة عزازقة للصناعات الكهربائية	شركة COSIDER AIREM. (بيانات أعوام 2019-2020-2021)	

النتائج	توجد نقاط قوة وضعف في نظام المتابعة بأرديس واقترحت مؤشرات مناسبة لتحسين الأداء المالي والإداري	وجود علاقة قوية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي لكن الشركات لا تمنحها أهمية كافية كأصل استراتيجي.	الأداء المالي يمكن تقييمه بدقة عبر مؤشرات محددة ويعكس فعالية الأداء المصرفي للبنك الوطني	السيولة ضرورية لتحسين الأداء المالي ولها دور محوري في تغطية الالتزامات قصيرة الأجل	التحليل المالي ضروري لاتخاذ القرار ويجب أن يكون دينامكيا ويركز على الربحية والاستقلالية والمؤشرات الواقعية مثل FR BFR TN	التدقيق الداخلي له دور جوهري في ضمان موثوقية البيانات إدارة المخاطر الالتزام تحسين العمليات وخلق القيمة المالية	

خلاصة الفصل:

رأينا في هذا الفصل مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي سواء كانت دراسات عربية أو أجنبية، وتم تصنيفها ضمن ثلاثة مطالب رئيسية حيث ركز المطلب الأول على الدراسات التي تناولت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، من حيث مدى تبني المؤسسات لها، حيث وجدنا أن تطبيق هذه المعايير أثرًا رجعيا إيجابيًا على جودة المعلومات المالية، من خلال تعزيز الإفصاح، قابلية المقارنة، والثقة لدى مختلف المستخدمين وتحسين جودة المعلومات المالية، مما ينعكس إيجابًا على الأداء المالي للمؤسسات، غير أن درجة هذا التأثير اختلفت من دراسة إلى أخرى، تبعًا لبيئة التطبيق) مثل: البيئة الجزائرية، السعودية، التونسية (وطبيعة العينة المدروسة) شركات مساهمة، بنوك، مؤسسات عمومية كما لوحظ أن الدراسات اعتمدت على مناهج مختلفة، منها المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي، واستخدمت أدوات متنوعة مثل الاستبيان والتحليل المالي والنماذج الإحصائية، وهو ما يعزز مصداقية النتائج لكنه يجعل المقارنة المباشرة أكثر تعقيدًا، أما المطلب الثاني، فركز على الدراسات المتعلقة بالأداء المالي، من خلال تحليل المؤشرات المالية المختلفة والعوامل المؤثرة فيها .وقد أظهرت الدراسات عن تنوع أدوات قياسه ما بين مؤشرات الربحية والسيولة والكفاءة، مع ارتباط مباشر بين تحسين الأداء المالي واتباع ممارسات محاسبية رشيدة ومتوافقة مع المعايير الدولية، أما المطلب الثالث فمن خلال المقارنة بين الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية فقد تبين أن معظم الدراسات ركزت على العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية وجودة معلوماتها المالية وأثرها على الاداء المالي من حيث الافصاح والربحية والكفاءة والاستدامة، كما تتميز دراستنا الحالية بكونها ذات طابع محلي وتجمع بين التحليل النظري والتطبيقي وبالتالي، فإن الدراسة الحالية تُعد مكملة للدراسات السابقة من جهة، ومُطورة لها من جهة أخرى، وهذا ما سنعرضه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:
الإطار النظري
للمعايير المحاسبية
الدولية والأداء
المالي

تمهيد

تُعد المعايير المحاسبية من الدعائم الجوهرية التي تُبنى عليها النظم المالية والمحاسبية، حيث تهدف إلى تنظيم وتوحيد الأسس والإجراءات المحاسبية، بما يضمن تقديم معلومات مالية تتّسم بالموثوقية والشفافية وقد أصدرت الهيئات الدولية المختصة، وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية الدولية (IASB)، مجموعة من المعايير الموحدة والمعروفة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، والتي تهدف إلى تعزيز قابلية المقارنة بين القوائم المالية لمختلف وفي سياق متصل، يمثل الأداء المالي مقياساً هاماً يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاقتصادية باستخدام مواردها ، ويتم قياسه من خلال المؤشرات الخاصة بها مثل الربحية، والسيولة، والكفاءة التشغيلية، وتبرز أهمية المعايير المحاسبية الدولية في هذا السياق لما توفره من بيانات دقيقة وقابلة للتحقق تساعد في تقييم الأداء المالي وتدعيم مصداقية التقارير المالية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بماهية المعايير المحاسبية وأنواعها مع تسليط الضوء على المعايير المتعلقة بالاستدامة، وكذا ماهية الاداء المالي وأهم مؤشراته المستخدمة في التقييم.

المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية Ias/ifrs

تعتبر المعايير المحاسبية معايير موحدة تم إعدادها من طرف لجنة المعايير المحاسبية الدولية، والتي حل محلها الآن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (LA.S.B)، وهو عبارة عن منظمة خاصة تم اختيارها من طرف الاتحاد الأوروبي لإعداد مرجع محاسبي موحد .وتهدف هذه المعايير التحقيق التوافق والتجانس بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية، كما تسمح بإقصاء الحواجز التجارية البينية .وبهذا فهي تجبر المؤسسات على تعديل الكشوفات المالية بما يتلاءم ومتطلبات المحيط الدولي) الشفافية المصداقية وقابلية المقارنة للمعلومات زمنيا ومكانيا، بإعطاء المصداقية للأسواق المالية، فمن خلال هذا المبحث سنتعرف على ماهية هذه المعاير واهميها وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية وأهميتها

أولا: مفهوم المعايير المحاسبية

1- تعريف المعايير المحاسبية:

مجموعة من القواعد التي تم وضعها بمعرف وتجربة مجموعة من المحاسبين الأكاديميين والمهنيين بعد الاتفاق العام عليها، لتشكيل الإطار العام الذي يحكم عمل المحاسبين بإيجاد أساس لتقييم أداءهم وبتبني نظم محاسبية موحدة بناءا على بيانات محاسبية متجانسة من حيث نظم القياس المحاسبية أو الإفصاح[1].

وكذلك بالرجوع إلى الأدبيات نجد عدد هائل من التعاريف المفهوم المعيار المحاسبي نذكر منه

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة للكلمة Standard ولغة يقصد بالمعيار بأنه نموذج يقاس على أساسه وزن شيء أو طوله أو درجة مرونته أما في المحاسبة الدولية فيقصد به المرشد

[1]- فرحات عباس، أمينة حفاصة، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS/IASعلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة المدرجة في البورصة -دراسة حالة مجمع بيوفارم الجزائر لفترة 2019م، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مخبر المحاسبة الدولية المالية الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، مج8، ع8، 2021/03/01م، ص 4.

الأساسي لقياس العمليات و الأهداف والظروف التي يؤثر على المركز المالي للمنشأة و نتائج

أعمالها، و إيصال المعلومات للمستفيدين و المعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة، ونتائج أعمالها مثل القيم الثابتة.

وقد يقصد بالمعيار كونه قاعدة وقانون عام يسترشد به المحاسب لإنجاز عمله في تحضير الكشوفات والتقارير المالية للشركة، وبالتالي وبهذا المفهوم لابد من وجود قياسات محددة لكي يقوم المحاسب بإنجاز عمله بموجبه، و قد يقصد به قواعد محددة لكي يقوم المحاسب بإنجاز عمله بموجبه، وقد يقصد به قواعد محددة يتم بموجبها تحديد قياس الأهداف المالية للمنشأة وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القواعد المالية بغرض اتخاذ القرارات اللازمة من طرف المستخدمين، و لقد ركز هذا المفهوم على استخدام القاعدة لغرض قياس الأهداف المالية عليها، و الاستفادة من هذا القياس من مهمتين داخليتين وخارجيتين لاتخاذ

القرارات.فالمعايير المحاسبية تعبر عن أدوات قياس محاسبة تستخدم في مجال الإفصاح و القياس والتقييم المحاسبي و هي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة و المستفيدة من القوائم المالية[1].

عرفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية المعايير المحاسبية على أنها قواعد إرشادية يستند إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد، إنما هي وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما، الهدف منها تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لرفع نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية[2].

---

[1]– سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، 2009م، ص

[2]– عادل بوجنيب، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، دراسة حالة مؤسسة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2014/2013م، ث 37.

2- مفهوم معايير الإبلاغ المالي IFRS:

تعمل معايير الإبلاغ المالي على الوصول إلى الشفافية والصحة المالية، كما تتيح للمستثمرين والشركاء الأعمال معرفة مدى نجاح الشركة ومدى توفر الثقة في عملياتها، كما تعتبر معايير الإبلاغ المالي (IFRS) أنها "الاسم الجديد الذي تمت الموافقة عليه في جانفي 2010 والتي يتم إصدارها من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، تحدد هذه المعايير كيفية قيام الشركات بإعداد حساباتها والإبلاغ عنها، وتحديد أنواع المعاملات والأحداث الأخرى ذات التأثير المالي، تم تصميم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لإنشاء لغة محاسبية مشتركة وذلك لتحقيق الاتساق في اللغة والممارسات والبيانات المحاسبية، ومساعدة الشركات والمستثمرين على إجراء تحليلات وقرارات مالية مستنيرة من شركة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر"[1].

[1]- محصول نعمان، دور معايير المحاسبة الدولية الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ، 2017/2016م، ص 50.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المعايير المحاسبية وأسباب وجودها

أولا: أسباب وجودها

توجد أسباب وجود معايير دولية و خصوصا في المجال المحاسبي والمالي يمكن إجمالها في العناصر التالية:

الحاجة إلى تقديم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة الدولية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة الدولية مثل معالجة مشكلة عقود الإيجار تمويل تقويم المخزون السلعي، بالإضافة إلى وجود اختلافات في شكل ومضمون القوائم المالية.

انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي.

تسهيل عملية قراءات القوائم المالية الموحدة.

ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي العالمي.

تخفيض التكاليف.

تدعيم المرور إلى الأسواق.

تسهيل الاتصالات بين المتعاملين الاقتصاديين من أجل التفكير العقلاني و التفكير بفعالية أكبر.

في الحلول النموذجية التي تطرحها عملية المعايرة لحل المشاكل المتكررة تسمح بتحقيق أهداف اقتصادية محددة، في إطار توحيد طرائق العمل بهدف تفادي التناقضات والاختلافات وحذف كل الأشكال المتعلقة بالأخطار المحتملة في عملية التصنيع أو الأخطار بالنسبة للموردين[1].

ثانيا: أهمية المعايير المحاسبية

اعتبرت اللجنة عملية اصدار المعايير الدولية ذات اهمية كبيرة للأسباب التالية:

[1]– شهدان عادل الغرباوي، الشركات المساهمة في إطار الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020م، ص 123.

– المعايير الدولية تلائم ظروف المحاسبة الدولية في كل بلد من هذه البلدان المشتركة في العضوية.

– المعايير الدولية صدرت لتقريب وجهات نظر المنظمات المحاسبية من خلال:

أ–توحيد الطرق التي تتم بها تحديد وقياس الأحداث المالية المتشابهة .

ب–ايصال النتائج الى مستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين .

– أوصت اللجنة الالتزام بالمعايير الدولية .وإذا لم تكن تتلائم فإن المعايير المحاسبية المحلية هي التي يعمل بها.

– إن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية سوف تساعد في فهم القوائم المالية المنشورة خارج البلد.

– الاستفادة من المعايير المحاسبية الدولية لغرض البحث والمقارنة من قبل الإستشاريين. الأكاديميين والمهتمين في هذا المجال.

– مساعدة بعض الدول على الأخذ بما يلائم تلك الدول وتشجيع تلك الدول على إصدار المعايير التي تلائم وضعها المحاسبي .فمثلاً أوصت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بتبني كل معايير المحاسبة الدولية الدولية

وقد تم تبني عدد من المعايير الدولية ومناقشة بعض هذه المعايير من قبل لجنة مشكلة في ديوان الرقابة المالية في العراق[1].

ثالثا: أهداف المعايير المحاسبية

– إن المعايير المحاسبية مدعومة منطقيا وتشير إلى نقاط التقاء المحاسبين حتى وإن كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة وبلدان مختلفة.

– تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية إذ يؤدي غياب المعايير المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي و ما قد يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة.

[1]– سعود جايد مشكور، المحاسبة الدولية الدولية بالإنكليزية والعربية، ط 2، مطبعة الميزان، العراق، 2014م، ص

– وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس والتوصيل يضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية والمصلحة العامة من ناحية أخرى.

– إن الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة وضرورية في ظل قصور النظريات الحالية للمحاسبة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية.

– إن وجود معايير محاسبية تساعد المهنيين وتحدد ردود أفعالهم في ظروف معينة و تعتبر كذلك خط دفاع عند وجود تدخلات أو إشرافات أطراف خارجية[1].

[1]– سعد الساكني، محمد حسن عمر، معايير المحاسبة الدولية الدولية والأزمة المالية العالمية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016م، ص 12.

المطلب الثالث: نشأة المعايير الدولية وتطورها

بعد الحرب العالمية الثانية حصل تطور كبير في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وكذلك حركة الاعمال الدولية والشركات الدولية الكبيرة وهذا التغير دعى المنظمات المحاسبية والدول الى تقريب وجهات النظر فيما يتعلق بقياس العمليات المالية والاحداث التي تخص الاعمال الدولية والشركات الدولية التي تكون متشابهة في القياس والتي تؤثر على الشركة وطريقة عرض قوائمها المالية.

نتيجة لتلك التطورات تم تأسيس لجنة من قبل الامم المتحدة في عام 1973 أسند إليها عملية إصدار معايير محاسبة دولية تلقى قبولاً عاماً على المستوى الدولي، وقد تم تأليف لجنة يمثلون مجمع المحاسبين القانونيين في عشرة دول هي: استراليا كندا فرنسا المانيا، اليابان المكسيك، هولندا، بريطانيا، ايرلندا الولايات المتحدة، وقد تم الانضمام إلى هذا المجمع خمسون دولة أخرى[1].

وقد أصدرت هيئة اللجنة IAS41 معياراً محاسبياً دولياً قبل أن تتم إعادة هيكلتها، وبعد مراجعات عديدة لتلك المعايير فقد بقي 34 معياراً .كما أصدرت العديد من التفسيرات والتي بلغت 33 تفسيراً حتى عام.

وقد أعيد هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية الدولية (LASC) لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية الدولية (IASB) وذلك في آذار 2001م.

يقوم هذا المجلس بمهام تطوير معايير المحاسبة الدولية الدولية حيث اعتمد المعايير الدولية التي أصدرتها اللجنة السابقة، وقد أخذت على عاتقها مسؤولية تعديلها وتطوير وتفسير المعايير.

وقد ظهر مفهوم المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، والتي بدأ المجلس بإصدارها بهذا الاسم لكي يتم تمييزها عن المعايير الدولية السابقة .وقد بدأت بالفعل بإصدار معايير جديدة IFRS مثل المعيار رقم 1 بعنوان تبني المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة.

[1]– سعود زايد مشكور، مرجع سابق، ص

وقد بدأت مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية الدولية بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية الدولية بإصدار تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية .وتقوم بإعداد مرجع عام للمعايير الدولية ابتداء من عام 2006م[1].

[1]– حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية الدولية ومعاييرها، منشورا ت جامعة دمشق، 2012/2011م، ص 130، 131.

المطلب الرابع: أنوع المعايير المحاسبية الدولية

عرض مختلف المعايير IAS/IFRS الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الدولية في 2001كان التغيير في هيكلة هيئة معايير المحاسبة الدولية الدولية وأصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية IAS هو المسؤول عن إصدار المعايير ولكن بعدما كانت من الصيغة IASأصبحت معايير إعداد التقارير المالية IFRS حيث تم إصدار 41 معيار من IAS بقي منها 28 معيارا فقط ساري المفعول تم إلغاء 13 معيار (و 17 من) IFRS إلى غاية الآن، تعالج مختلف المواضيع والمشكلات المحاسبية من خلال الاعتراف القياس، العرض والافصاح كما هو موضح في التالي[1]:

أولا: المعايير المحاسبية الدولية IAS

الجدول رقم (05): المعايير المحاسبية الدولية IAS

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ الصدور لأول مرة	تاريخ التعديل
IAS1	عرض البيانات المالية	1974	2007
IAS2	المخزون	1976	2005
IAS3	القوائم المالية الموحدة	1977	أستبدل بالمعيار(IAS27, IAS28)
IAS4	محاسبة الاهتلاك	1977	استبدل بالمعيار (IAS36, IAS38)
IAS5	المعلومات الواجب الافصاح عنها في القوائم المالية	1978	استبدل (IAS15)
IAS6	إستجابات المحاسبة الدولية للتغير في الأسعار	1979	2005
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	1979	2005
IAS8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء	1979	2005
IAS9	تكاليف البحث و التطوير	1980	استبدل بالمعيار (IAS38)
IAS10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	1980	2005
IAS12	ضرائب الدخل	1981	2000
IAS13	عرض الأصول المتداولة و الإلتزامات قصيرة الأجل	1981	استبدل بالمعيار (IAS1)
IAS14	التقرير الإقطاعي	1983	استبدل بالمعيار (IFRS8)
IAS16	الممتلكات والمصانع والمعدات	1983	2003

[1]– شعيب شنوف، المحاسبة الدولية المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، السداسي الأول /2016 ص 212، 213.

IAS17	عقود الإيجار	1984	تم استبداله بالمعيار (IFRS16)
IAS19	منافع الموظفين	1985	2013
IAS20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1985	1994
IAS21	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	1985	2003
IAS22	اندماج المشروعات	1985	استبدل بالمعيار IFRS3
IAS23	تكاليف الاقتراض	1986	2007
IAS24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	1986	2009
IAS25	المحاسبة الدولية عن الاستمثارات	1987	استبدل بالمعيارين IAS39, IAS40)
IAS26	المحاسبة الدولية والتقرير عن برامج منافع التقاعد	1988	1994
IAS27	القوائم المالية المنفصلة	1990	2011
IAS28	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	1990	2011
IAS29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	1990	2003
IAS30	الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة	1991	استبدل بالمعيار IFRS7
IAS32	الأدوات المالية: العرض	1996	2003
IAS33	حصة السهم من الأرباح	1998	2003
IAS34	التقارير المالية المرحلية	1998	1999
IAS35	الأعمال المؤقتة	1999	استبدل بالمعيار IFRS5
IAS36	انخفاض قيمة الأصول	1999	2004
IAS37	المخصصات، الخصوم والأصول المحتملة	1999	1999
IAS38	الأصول غير الملموسة	1999	2004
IAS40	الاستثمارات العقارية	2001	2003
IAS41	الزراعة	2001	2003

المصدر: ردة خديجة، محاضرات معايير المحاسبة الدولية الدولية، مقدمة للسنة ثانية ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، 2021/2020م، ص 11، 12.

ثانيا: معايير الإبلاغ والتقرير المالي IFRS

الجدول رقم (06): معايير الإبلاغ والتقرير المالي IFRS

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ الصدور لأول مرة	تاريخ التعديل
IFRS1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	2003	2008
IFRS2	المدفوعات على أساس الأسهم	2004	2005
IFRS3	إندماج الأعمال	2004	2008
IFRS4	عقود التأمين	2004	2005
IFRS5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة	2004	2005
IFRS6	الكشف عن المصادر المعدنية الطبيعية وتقييمها	2005	2006
IFRS7	الأدوات المالية: المعلومات الواجب الافصاح عنها	2005	2007
IFRS8	القطاعات التشغيلية	2006	2009
IFRS9	الأدوات المالية: التصنيف والقياس	2011	2018
IFRS10	القوائم المالية الموحدة	2011	2013
IFRS11	الترتيبات المشتركة	2011	2013
IFRS12	الإفصاح عن المصالح في منشآت أخرى	2011	2013
IFRS13	قياس القيمة العادلة	2011	2013
IFRS14	الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية	2014	2016
IFRS15	الإيراد من العقود مع العملاء	2014	2016
IFRS16	عقود الإيجار	2016	2019
IFRS17	عقود التأمين	2017	2021

- المصدر: ردة خديجة، مرجع سابق، ص 10، 11.

المبحث الثاني: المعايير المتعلقة للتقارير المتعلقة بالاستدامة IFRS s

تمهيد:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم نحو الاستدامة والحوكمة البيئية و الاجتماعية، أصبحت الإفصاحات غير المالية تمثل جزءاً أساسياً من التقارير المالية للمؤسسات. وقد أدّى تزايد الاهتمام من قبل المستثمرين وأصحاب المصلحة بمخاطر الاستدامة وتغير المناخ إلى بروز الحاجة إلى معايير محاسبية أكثر شمولاً وشفافية .استجابةً لذلك، أصدر مجلس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IASB) من خلال مجلس المعايير الدولية للاستدامة (ISSB) معيارين جديدين IFRS S1 الذي يركّز على الإفصاحات العامة المتعلقة بالاستدامة، و IFRS S2 الذي يتناول الإفصاحات المتعلقة بالمناخ بشكل أكثر تفصيلاً.

يهدف هذان المعياران إلى تعزيز جودة المعلومات المتاحة للمستثمرين بشأن كيفية تعامل المؤسسات مع المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والمناخ، وتأثيرها على مركزها المالي وأدائها على المدى القصير والطويل .وفي هذا السياق، سيتم التطرق في المطلبين التاليين إلى هذين المعيارين، من حيث مضمونهما وأهدافهما ومتطلبات الإفصاح التي ينصّان عليها وسنتعرف في هذين المطلبين على محتواهما.

المطلب الأول: نظرة عامة عن المعايير الدولية للاستدامة IFRSS

1- المجلس الدولي المعايير الاستدامة (ISSB):

في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP26) في نوفمبر 2021، أعلن الأمناء عن تأسيس المجلس الدولي المعايير الاستدامة ISSB، مجلس جديد يقوم بإعداد المعايير من طرف مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS2 2022) يقوم هذا المجلس بوضع معايير عالية الجودة للإفصاح عن الاستدامة للوفاء بها لاحتياجات معلومات الاستدامة الأسواق رأس المال في جميع أنحاء العالم، قد أعلنت العديد من الولايات عن خططها لتبني هاته المعايير (ISSB Standards)، أو إرساء معايير الإفصاح المحلية الخاصة بالاستدامة على أساس معايير ISSR، بما في ذلك أستراليا والبرازيل وكندا واليابان وماليزيا ونيجيريا سنغافورة وتركيا والمملكة المتحدة (Deloitte 2024) وتم وضع هاته المعايير التي تستند إلى نفس المفاهيم التي تقوم عليها المعايير الدولية للتقارير المالية والمطبقة في أكثر من 140 دولة بهدف تقديم مجموعة متكاملة من التقارير متكونة من تقارير حول الاستدامة والقوائم المالية التي تقوم الشركات بإعدادها مما ينشأ خط أساس عالمي حقيقي

(IFRS2 2023) واقترح هذا المجلس إصدار اثنين من معايير الإفصاح عن الاستدامة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي من شأنها (IFRS. 2022. P1):

- أن تلزم الشركات بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستثمرين من تقييم تأثير المخاطر الهامة المتعلقة بالاستدامة والفرص على قيمة المؤسسة.
- وضع متطلبات الإفصاح الخاصة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ[1].

2- مفهوم معايير محاسبة الاستدامة:

هي معايير توضع من قبل المجلس الدولي للاستدامة المتكون من مجموعة من الخبراء والأكاديميين والعاملين المتخصصين في الاستدامة، وهذا المجلس هو منظمة إدارية غير

[1]- بن خليفة حمزة، نحو توجه دولي جديد للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للاستدامة (IFRS Sustainability) مجلة المنيل الاقتصادي، المجلد 07العدد 02ديسمبر 2024، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر ص 858، 859.

هادفة للربح، يسعى لتوزيع وتقديم معايير خاصة تمكن المستثمرين من إجراء المقارنات بين المؤسسات وتفصح هاته المعايير عن المعلومات المالية وغير المالية بطريقة تستهدف جانب الفعالية في التكلفة والمنفعة قصد اتخاذ القرارات المختلفة مراعية في ذلك العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية بهدف تحقيق الجودة العالية للمعلومات الجوهرية المتعلقة بالاستدامة التي تلبي حاجة المستثمرين

كما تم إصدار معيارين المعيار الأول هو المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة IFRS 51، والمعيار الثاني الإفصاحات المتعلقة بالمناخ IFRS 1 في يونيو 2023 وينطبق على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024م وسيكون ساري المفعول ابتداء من 1 جانفي 2025 عن تقارير البيانات المالية السنوية المنهية في 31 ديسمبر 2025م، وتم تصميم المعيارين لتوفير معلومات مفيدة للمستثمرين حيث أنها تسمح لهم بعملية التوحيد القياسي للإفصاحات المتعلقة بالاستدامة المالية لأسواق رأس المال مع بناء أي متطلبات إضافية تواجه المخاطر والفرص على المدى القريب والمتوسط والبعيد وان المعلومات التي تطلبها المعايير الدولية ISSB تهدف إلى تقديمها جنبا إلى جنب مع البيانات المالية كجزء من نفس التقارير، وسيظهر بنفس الاسم وتعرض في القوائم المالية مع ارتفاع نسبي في تكوين الاهتلاكات، ولا يمكن تطبيق معيار دون الآخر، وستخضع المنشآت لتصنيف علمي في مستوى الامتثال للإفصاحات المتعلقة الاستدامة وتمنح امتيازات متنوعة[1].

إن النقاش المستمر والمطالب بتحسين معايير الإبلاغ المالي أدى إلى إصدار المعايير الخاصة بالاستدامة ومنها IFRS S1 والذي يهدف إلى الإفصاح عن المخاطر والفرص المتاحة المتعلقة بالاستدامة وتؤثر على تقييمات المستفيدين وأصحاب المصالح فيما يتعلق

[1]– بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص 859.

بسمعة وقيمة الشركة، أما التغييرات المناخية والاجتماعية الآتية من الكوارث الطبيعية تفرض تطوير ممارسات الإفصاح لمواكبة الأحداث التي من الممكن أن تؤثر على قيمة الشركة[1].

[1]– بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص 859.

المطلب الثاني: الإفصاحات المتعلقة بالإستدامة IFRS S1

1- هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى ما يلي (IFRS. PARA P1-4):

يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات حول المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والتي تكون لها أهمية للمستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية ذات الأغراض العامة من اجل اتخاذ قرارات متعلقة بتوفير الموارد.

ترتبط المعلومات حول المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة ارتباطا وثيقا بالتفاعلات بين الكيان وأصحاب المصلحة والمجتمع والاقتصاد والبيئة الطبيعية .ويشكل الكيان والموارد والعلاقات معا عبر سلسلة القيمة الخاصة به نظاما مستقلا يعمل الكيان من خلاله .كما أن اعتماد المنشأة على تلك الموارد والعلاقات وتأثيراتها عليها يؤدي إلى ظهور مخاطر وفرص مرتبطة بالاستدامة.

- مراعاة عملية إعادة الاستدامة التي توجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بجميع المخاطر والفرص التي من المتوقع أن تؤثر على التدفقات النقدية للمنشأة بشكل معقول، أو حصولها على التمويل أو تكلفة رأس المال على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

- يبين كيفية قيام المنشأة بإعداد الإفصاحات المالية المتعلقة بإعادة الاستدامة، وتحديد المتطلبات العامة للمحتوى وعرض تلك الإفصاحات بحيث تكون المعلومات التي تم الكشف عنها مفيدة للمستخدمين الأساسيين في اتخاذ القرارات بشأن توفير الموارد للمؤسسات.

2- نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 51 IFRS

تطبق الكيانات هذا المعيار عند إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة والإفصاحات المالية وفقا لمعايير ISSR ويغطي المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على توقعات المنشأة ولذلك، فإن أي مخاطر أو أي فرص متعلقة بالاستدامة لا يمكن توقع تأثيرها بشكل معقول على المنشأة تقع خارج نطاق هذا المعيار[1].

[1]- بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص 860.

ويحدد المعيار IFRS S1 المتطلبات العامة لتزويد المستخدمين الأساسيين بمجموعة كاملة من الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة ويركز عليها كما يستخدم هذا المعيار IFRS 51 التعريفات والمتطلبات ويجب أن تكون منسقة مع الإطار المفاهيمي المعياري المحاسبة الدولية الدوليين رقم 1 و رقم 8 الصادرين عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الدولية، لأن الهدف منهم هو تقديم قاعدة لاتخاذ قرارات مفيدة وإعداد تقارير قابلة للمقارنة عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة

3- المحتوى الأساسي: حدد المعيار IFRS S1:

مجموعة متنوعة من الإفصاحات تشمل أربعة ابعاد تذكرها كما يلي:

أ- الإفصاحات المتعلقة بالحوكمة:

تهدف هذه الإفصاحات إلى تمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم آليات الحوكمة، ومعرفة ضوابطها الرقابية وإجراءاتها، وإدارة هذه المخاطر والفرص والإشراف عليها، ويجب أن تفصح عن ما يلي:

كيفية تحديد اللجنة أو المجلس المكلف بالحوكمة وما يملك أعضاءه من مهارات وإمكانيات قصد تطويرها في نطاق اختصاصهم للتعامل والاشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وكيفية إشراف الهيئة على وضع المستهدفات المرتبطة بها ومتابعة التقدم في تحقيق ذلك.

تحديد قدرة الإدارة في استخدام ضوابط رقابية واجراءات لدعم الاشراف على المخاطر والفرص على أساس مراقبة هل كل لجنة أو مجلس محدد قام بالأعمال أو الأدوار الموكلة إليه[1].

ب- الإفصاحات المتعلقة بالاستراتيجية:

إن هدف هذه الإفصاحات هو تمكين المستخدمين من فهم استراتيجية المنشأة لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة وما تأثيرها على نموذج أعمال المنشاة وسلسلة قيمتها،

[1]- بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص 861.

وتأثيرها على المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية لاتخاذ قرارات متعلقة بقدرة الاستراتيجية على الصمود في مواجهة تلك المخاطر التي من الممكن أن تؤثر على الإمكانات المستقبلية لها.

ج- الإفصاحات المتعلقة بإدارة المخاطر:

تهدف هذه الإفصاحات إلى فهم ميكانيزمات المنشاة في تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي تواجهها وإعطاءها أولوية للمتابعة وتقييم حجمها، ويجب الإفصاح عن ما يلي:

الآليات والسياسات التي تستخدمها المؤسسة على سبيل المثال المدخلات والمؤشرات القياسية، أو هناك أسلوب محدد المعرفة تلك المخاطر، وما طريقة التقييم واحتمالية حدوثها وحجمها، وكيفية متابعة تلك المخاطر أو ما إذا كان هناك تغييرات في تلك الآليات المتبناة. وكيفية قيام المؤسسة بدمج الآليات المستخدمة للتعرف على الفرص المتعلقة بالاستدامة وتقييمها وتحديد أولويتها ومتابعتها.

د- الإفصاحات المتعلقة بالمقاييس والمستهدفات:

تمكن هذه الإفصاحات من فهم أداء المؤسسة فيما يتعلق بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة بما في ذلك التقدم في تحقيق أي مستهدف وضعتها المؤسسة أو يتعين عليها تحقيقها، ويجب الإفصاح عن كل خطر أو فرصة يتوقع أن تؤثر على إمكانياتها في المستقبل:

- المقاييس التي تتطلبها هذه المعايير.
- المقاييس التي تستعملها المؤسسات لقياس ومتابعة الأخطار والفرص المتعلقة بأدائها[1].

[1]- بن خليفة حمزة، مرجع سابق، ص 861.

المطلب الثالث: الإفصاحات المتعلقة بالمناخ: IFRS S2

1- هدف المعيار:

إن هدف المعيار الدولي الإفصاحات الاستدامة الإفصاحات المتعلقة بالمناخ هو مطالبة المنشأة بالإفصاح عن معلومات بشأن مخاطرها وفرصها المتعلقة بالمناخ بما يفيد المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية ذات الغرض العام في اتخاذ القرارات التي تتعلق بتوفير الموارد للمنشأة يتطلب هذا المعيار أن تفصح المنشأة عن معلومات بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أيها قد تؤثر على التدفقات النقدية للمنشأة أو قدرتها على الحصول على التمويل أو على تكلفة رأس المال على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل والأغراض هذا المعيار، يُشار إلى هذه المخاطر والفرس مجتمعة يلفظ المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة".

2- نطاق المعيار:

ينطبق هذا المعيار على ما يلي:

- المخاطر المتعلقة بالمناخ التي تتعرض لها المنشأة، وهي:
- المخاطر المادية المتعلقة بالمناخ
- مخاطر التحول المتعلقة بالمناخ
- الفرص المتعلقة بالمناخ المتاحة للمنشأة:

لا تندرج ضمن نطاق هذا المعيار المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي لا يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة.

3- المحتوى الأساسي:

أ- الحوكمة:

إن هدف الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ التي تتناول مسائل الحوكمة هو تمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم آليات الحوكمة وضوابطها الرقابية

وإجراءاتها التي تستخدمها المنشأة المتابعة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، وادارتها والإشراف عليها.

ب- الاستراتيجية:

إن هدف الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ التي تتناول مسائل الاستراتيجية هو تمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم استراتيجية المنشأة لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ ،على وجه الخصوص، يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات لتمكين مستخدمي التقارير المالية ذات القرض العام من فهم:

- المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة.

- التأثيرات الحالية والمتوقعة لتلك المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على نموذج أعمال المنشأة وسلسلة قيمتها.

- تأثيرات تلك المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على استراتيجية المنشأة واتخاذها للقرارات، بما في ذلك معلومات عن خطة تحولها المتعلقة بالمناخ.

ج- المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ:

يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة وعلى وجه الخصوص على المنشأة:

- وصف المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة[1].

- فيما يخص كل خطر من المخاطر المتعلقة بالمناخ التي تعرفت عليها المنشأة، توضيح ما إذا كانت المنشأة تعتبر الخطر خطراً مادياً متعلقاً بالمناخ أو خطر تحول متعلقاً بالميناء.

[1]- مجلس المعايير الدولية للاستدامة المعيار، الدولي لإفصاحات الاستدامة: الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، الترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2023م، ص 6، 7، 8.

– تحديد الأفاق الزمنية مدى قصير أو متوسط أو طويل التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أن تقع خلالها تأثيرات كل خطر وكل فرصة من المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.

– توضيح كيفية تعريف المنشأة لكل من المدى القصير "و"المدى المتوسط "و"المدى الطويل "وكيفية ربط هذه التعريفات بأفاق التخطيط الزمنية التي تستخدمها المنشأة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية[1].

[1]– مجلس المعايير الدولية للاستدامة المعيار، مرجع سابق، ص 8.

المبحث الثالث: الأداء المالي

تمهيد:

يعد الأداء المالي من المفاهيم الأساسية في مجال الإدارة المالية والمحاسبة الدولية، حيث يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بكفاءة وفعالية ويشير إلى مدى تحقيق المنظمة لعوائد جيدة مقارنة بالتكاليف والمخاطر المرتبطة بأنشطتها.

يعتمد قياس الأداء المالي على مجموعة من المؤشرات المالية، التي تظهر لنا مدى فعالية ونجاعة هذا الأخير ومن خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأداء المالي مؤشراته من خلال ثلاثة مطالب رئيسية وهي كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

المطلب الثاني: قياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية(BFR.FRNG.IAS7)

المطلب الثالث: المؤشرات المالية الساكنة

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

ستحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم الأداء المالي، واهميته لكن قبل ذلك لابد من أن نقوم بتوضيح مفهوم الأداء عامة.

أولا: مفهوم الأداء

والأداء تم تعريفه بأنه: انعكاس لكيفية استخدام المنظمة للموارد المالية والبشرية للمتاحة واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[1].

أما Miller et Bromily فقدما تعريفا للأداء يتوافق مع أهداف المنظمات ومؤسسات الأعمال حيث عرف الأداء على أنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".

ما يلاحظ من خلال هذا التعريف أنه حصر الأداء في كلمتين هما الفعالية والكفاءة .فكثير من الباحثين من أضفى الطابع الاستراتيجي على مفهوم الأداء ببعديه الكفاءة والفعالية، مما أعطى للأداء مفهومه الشامل[2].

وقد عرفته للمنظمة العالمية للتقييس الأيزو 9000 إصدار سنة 2000 بأنه يشمل الكفاءة والفعالية، فهذه الأخيرة هي مدى بلوغ النتائج، أما الكفاءة هي العلاقة بين النتيجة للمتحصل عليها والموارد المستعملة[3].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الأداء "هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المخططة طويلة الأجل بأفضل كفاءة وفعالية.

ثانيا: مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم

---

[1]– فرحات عباس، أمينة حفاصة، مرجع سابق، ص 275.

[2]– الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ع7، 2010/2009م، ص

[3]– إلهام يحياوي، دور الجودة في تحسين الأداء التسويقي: دراسة ميدانية بشركة الإسمنت صين توتة، باتنة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ع6، 2006م، ص 101.

الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في اتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم[1].

– ويعرف ايضا بأنه يتمثل في قدرة للمؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف المادية[2].

فحسب Bourguignon فإن مفهوم الأداء المالي يتخذ أحد المعاني:

نشاط: فهو يؤدي إلى الوصول إلى نتائج

أداء : فهو نتيجة نشاط كونه يعتمد على تقييم النتائج التي تحققها للمؤسسة.

يمكن أن يعبر الأداء عن المردودية والنتائج المالية.

يعرف توفيق محمد عبد المحسن الأداء على أنه المخرجات و الأهداف التي تسعى للمؤسسة إلى تحقيقه، لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة وعليه فالأداء المالي يرتبط أكثر بالاستراتيجية المالية للمؤسسة و الموارد المالية الضرورية لتحقيقها، ويقتضي مفهوم الأداء المالي تحقيق كل من الفعالية المالية[3].

ومما سبق نستخلص أن الأداء المالي هو تشخيص الوضعية المؤسسة لمعرفة مدى استغلالها مواردها المتاحة، واكتشاف الثغرات وتداركها ويتم ذلك باستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف المسطرة ومقارنتها بما حقق فعلا.

ثالثا: أهمية الأداء المالي:

تتمثل أهمية الأداء المالي في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي

[1]– محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م، ص 45.

[2]– منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري، مج31، ع1، جوان 2020م، ص 187.

[3]– نورالدين بهلول، تحليل و تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية للدهن (ENAP) وحدة سوق أهراس، المجلة الجزائرية المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، مج2، ع3، 2016/12/01م، ص 3.

التقارير المالية، والذين لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة[1].

وتظهر أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال للمؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد للمعوقات وبيان أسبابها واقتراح الإجراءات التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثمارها وفقا للأهداف العامة لها والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة[2].

[1]– البشير زيدي، دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة –دراسة ميدانية مجمع صيدال–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، 2011م، ص 71.

[2]– محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 46.

المطلب الثاني: الأساليب المستخدمة في قياس الأداء المالي

تختلف مؤشرات قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والتي تتأكد من خلالها المؤسسة من الوصول إلى مستوى تحقيق الأهداف حيث نجد أن هناك عدة أساليب يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ومن أهم هذه الأساليب المستخدمة التي سنتطرق إليها في هذا المطلب هي قياس الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية الساكنة رأس المال العامل الصافي FRNG و احتياجات رأس المال العامل الإجمالي (BFR) وكذا قياس الأداء المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة (IAS 7). وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

قياس الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية

تسمح دراسة التوازن المالي بقياس الملاءة وتقييم الخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية. ويقوم هذا التحليل على البيانات المستخرجة من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية.

أولا: رأس المال العامل (FRL):

01- مفهوم رأس المال العامل: رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي[1].

02- أنواع رأس المال العامل الصافي وكيفية حسابه: هناك أنواع من رأس المال العامل وهي:

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 87.

1.2. رأس المال العامل الاجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة، لذا يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي الى نفس المعنى[1].

2.2. رأس المال العامل الصافي: يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين هما[2]:

أ- **طريقة أعلى الميزانية:** وفق هذه الطريقة فان رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

ب- طريقة أسفل الميزانية: وفق هذه الطريقة فان رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل.

3.2.**رأس المال العامل الخاص:** هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

رأس المال العامل الخاص =الأموال الخاصة – الأصول الثابتة الأجل

4.2. **رأس المال العامل الأجنبي:** هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي:

[1]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 50.

[2]- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، ج1، 1988، ص 46.

رأس المال العامل الأجنبي = ر م ع الصافي – ر م ع الخاص الأجل

03- الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي: هناك ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي[1]:

3. 1. رأس المال العامل الصافي موجب (FRL>0) : يشير هذا الى أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا وبالتالي حققت التوازن المالي على المدى الطويل والمتوسط.

3. 2. رأس المال العامل الصافي معدوم (FRL= 0): هي حالة نادرة وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسات.

3. 3. رأس المال العامل الصافي سالب (FRL<0): في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل الإجمالي (BFRg)

من أجل تقدير ملاءة وسيولة المؤسسة على المدى القصير فان رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول إن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلة مالية جيدة أو ملائمة. وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

1.مفهوم احتياجات رأس المال العامل الإجمالي: احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات،

[1]– الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 83.

المقبوضات والمدفوعات، وكما يعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة.[1] وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى[2]:

1-1- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (BFR_{ex}): ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال= الأصول المتداولة للاستغلال-الخصوم المتداولة للاستغلال

1-2- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال(BFR_{hex}): يمثل نسبة بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

ا ر م ع خ الاستغلال= الأصول المتداولة خارج الاستغلال-الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

1- تعريف الخزينة الصافية الاجمالية (Tng): يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس المال العامل، ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها[3]، وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل -احتياجات رأس المال العامل

أو

[1]- عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي. مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 17-18.

[2]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص 86-87.

[3]- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 51.

الخزينة الصافية = استخدامات الخزينة – موارد الخزينة

2- حالات الخزينة الصافية:

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي[1]:

2-1- الخزينة الموجبة (Tng>0): في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

2-2- الخزينة الصفرية (Tng=0): تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

2-3- الخزينة السالبة (Tng<0): في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

[1]- سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة -العلمة-سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص ص 66-67.

المطلب الثاني: قياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين بها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

أولا: تعريف النسبة المالية

تعرف النسبة رياضيا بأنها علاقة ثابتة بين رقمين، أما في المجال المالي فهي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات النتائج، أو واحد من كليهما[1].

ثانيا: أنواع النسب المالية

كما سبق وأن ذكرنا أن استخدام النسب المالية في التحليل المالي ليست لغاية في التحليل المالي، وإنما في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل، وأهم هذه النسب[2]:

- نسب السيولة؛

[1]– محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية " التحليل المالي لمشروعات الأعمال"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 45.

[2]– حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الادارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 82.

- نسب النشاط؛
- نسب المديونية؛
- نسب الربحية؛
- نسب السوق.

1- **نسبة السيولة:** تستعمل هذه المجموعة من النسب للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، أي أنها تهدف إلى تحليل

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة- المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره، وتقاس سيولة المؤسسة من خلال هذه النسب[1]:

2- نسبة التداول: وهي من أقدم النسب وأشهرها وأكثرها انتشارا أو هي النسبة الأولى التي تدرس لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل بسرعة ودون أية أعباء اضافية وتحسب هذه النسبة كما يلي:

والمعيار النمطي لهذه النسبة هو (1:2)[2].

3- نسبة السيولة السريعة: وتقاس هذه النسبة من خلال حاصل قسمة الاصول المتداولة مطروحا منها المخزون على الخصوم المتداولة، وسبب استبعاد المخزون عند احتساب نسبة السيولة السريعة يأتي من عاملين[3]:

---

[1]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 37.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 104.

[3]- مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 74.

- هناك عدة أصناف من المخزون لا يمكن بيعها بسهولة لأنها تكون مكملة لأصناف أخرى؛
- المخزون عادة ما يتم بيعة بالدين، وهذا يعني أنه يتحول الى ذمم مدينة قبل أن يتحول إلى نقد.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

4- صافي رأس المال العامل: هذا المقياس غير مفيد عند مقارنة أداء بعض المؤسسات ببعضها البعض وانما يكون مفيد لغايات الرقابة الداخلية في المؤسسة، ويمكن قياس رأس المال العامل باستخدام المعادلة التالية[1]:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

5- نسبة السيولة العامة: تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها الى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية متطلبات الدائنين القصيرة الأجل، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المؤسسة على مواجهة أخطار السداد المفاجئ دون الحاجة الى للتنازل عن أصول ثابته أو اللجوء الى القروض، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

[1]- دريد كمال آل شبيب، مرجع سابق، ص 85.

6- نسبة السيولة الحالية: تقيس المدى الذي يمكن فيه تغطية وسداد الالتزامات الجارية قصيرة الاجل بواسطة الاصول المتداولة (وهي الاصول التي يمكن تحويلها الى نقدية) في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

ثالثا: نسب تحليل النشاط

وهي النسب التي تبين كفاءة المشروع سواء في تحصيل الذمم المدينة أو في استغلال موارد المشروع الأمثل.

1- معدل دوران المخزون: وتقيس هذه النسبة مدى نشاط أو سيولة المخزون في المؤسسة

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة البضاعة المتاحة للبيع}}{\text{المخزون}}$$

أي عدد المرات التي تقوم فيها المؤسسة بشراء البضاعة وبيعها خلال الفترة المالية الواحدة وتحسب كما يلي[1]:

2- معدل دوران صافي رأس المال العامل: ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة الادارة في استغلال الأصول السائلة التي تحتفظ بها ويتم احتساب هذا المعدل كما يلي[2]:

[1]- مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، مرجع سابق، ص: 76.

[2]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص: 39.

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة}}$$

3- معدل دوران إجمالي الأصول: يشير هذا المعدل إلى مدى فعالية استخدام المؤسسة لأصولها في خلق المبيعات وكلما زاد معدل دوران اجمالي الأصول كلما زادت فعالية استخدام الأصولّ ، وهذا المقياس له أهمية كبرى لإدارة المؤسسة كونه يعطي مؤشر عن جدوى المالية لعمليات المؤسسة. ويحسب كما يلي[1]:

$$\text{معدل دوران اجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

4- معدل دوران اجمالي الأصول الثابتة: وهو يقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام اصولها الثابتة في تحقيق المبيعات، حيث يدل انخفاض هذا المعدل اما على زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة أو وجود طاقة معطلة، ويمكن احتساب هذا المعدل كالتالي[2]:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

[1]– دريد كمال آل شبيب، مرجع سابق، ص 94.

[2]– رشاد العصار وآخرون، الادارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 201.

5- معدل دوران إجمالي الأصول المتداولة: يحدد هذا المعدل مدي كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية[1]:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

رابعا: نسب المديونية

يشير وضع المديونية في المؤسسة الى كمية استخدام أموال الآخرين في خلق الأرباح، أي المدى الذي ذهبت اليه ادارة المؤسسة في الاعتماد على الغير لتمويل احتياجاتها.

1- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول: ذلك الجزء من الأصول الذي تم تمويله من الدائنون، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت كمية المبالغ التي تستخدمها المؤسسة من أموال الجمهور لخلق الأرباح، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي[2]:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{اجمالي الخصوم}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

[1]- رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 204.

[2]- مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، مرجع سابق، ص 86.

2- نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية: تبين هذه النسبة مقدار التمويل الذي تم عن طريق الخصوم المتداولة مقارنة مع حقوق الملكية، فإذا كانت مساهمة أموال الملكية في التمويل أقل من ذلك سيحجم أصحاب الديون طويلة الأجل عن المساهمة في تمويل هذه المؤسسة وبالتالي فان نسبة الخصوم المتداولة ستكون مرتفعة وهذه النسبة يمكن أن تكون مؤشرا على درجة الخطورة لدى المؤسسة ويمكن احتساب هذه النسبة كما يلي[1]:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

2- نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية: تبين هذه النسبة مقدار التمويل الذي تم عن طريق الخصوم المتداولة مقارنة مع حقوق الملكية، فإذا كانت مساهمة أموال الملكية في التمويل أقل من ذلك سيحجم أصحاب الديون طويلة الأجل عن المساهمة في تمويل هذه المؤسسة وبالتالي فان نسبة الخصوم المتداولة ستكون مرتفعة وهذه النسبة يمكن أن تكون مؤشرا على درجة الخطورة لدى المؤسسة ويمكن احتساب هذه النسبة كما يلي[2]:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

[1]- دريد كمال آل شبيب، مرجع سابق، ص 101.

[2]- المرجع نفسه، ص 101.

3- نسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة: وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة، ويمكن احتساب هذه الملكية كما يلي:

$$\text{نسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

خامسا: نسب الربحية

هناك العديد من المقاييس الربحية، وهي بشكل عام تقيس ربحية المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المبيعات، حجم الأصول، استثمارات المالكين أو حقوق الملكية. وهناك أربعة نسب منبثقة من هذه الطريقة هي:

1- هامش الربح الاجمالي: ويقيس هذا المؤشر المبلغ المتبقي (كنسبة مئوية) من كل دينار بعد دفع المؤسسة لأثمان بعضها وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل. وتحسب هذه النسبة كما يلي[1]:

$$\text{هامش الربح الاجمالي} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

[1]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 95.

2- هامش الربح التشغيلي: وتقيس المبلغ المتبقي من كل دينار من المبيعات بعد دفع التكاليف والمصروفات، وتمثل هذه النسبة الربح الصافي المكتسب من كل دينار مبيعات. وتحسب كما يلي[1]:

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

3- نسبة العائد إلى حق الملكية: تعتبر هذه النسبة أحد أهم النسب المالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية كونها تعكس ربحية السهم الواحد، وتحسب بالعلاقة التالية[2]:

$$\text{نسبة العائد إلى حق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

4- العائد على إجمالي الأصول: تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ويحسب وفق العلاقة التالية[3]:

[1]- دريد كمال آل شبيب، مرجع سابق، ص 109.

[2]- مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، مرجع سابق، ص 82.

[3]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 39.

سادسا: نسب السوق

تعتبر نسب السوق ذات أهمية لحملة الأسهم، للمستثمرين المحتملين في الأسهم، لمحللي الأوراق المالية، لبنوك الاستثمار، وحتى للمقرضين.

1- ربحية السهم الواحد: وهذه النسبة مهمة بالنسبة للمساهمين الحاليين والمستقلين وبالنسبة للإدارة، وتقييس هذه النسبة حصة كل سهم من الأرباح. وتحسب كما يلي[1]:

$$\text{ربح السهم الواحد} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضرائب}}{\text{عدد الأسهم العادية الصاوة}}$$

2- نسبة السعر الى ربحية السهم الواحد: تبين لنا هذه النسبة مدى ارتفاع سعر السهم أي عدد مرات سعر السهم مقارنة بالأرباح التي يحققها وكلما كان سعر السهم اقل كلما كانت النسبة جيدة لان مقدار العائد يزداد مقارنة بالمبلغ المستثمر في السهم. وتحسب كما يلي[2]:

$$\text{نسبة السعر الى ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{ربحية السهم الواحد}}$$

3- نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية: وتبين لنا هذه النسبة قيمة الاستثمار في الأسهم مقارنة بالقيمة الدفترية لها وتعطينا درجة الخطر الذي تتعرض له الاستثمارات في الأسهم إذا كانت الهدف من الاستثمار طويل الأجل. وتحسب كما يلي[3]:

---

[1]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 98.

[2]- مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 337.

[3]- مؤيد عبد الحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، مرجع سابق، ص 101.

$$\text{نسبة القيم السوقية الى القيم الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

$$\text{العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

المطلب الثالث: المؤشرات المالية الساكنة

القوائم المالية نتاج نظام المعلومات المحاسبي و هي تعمل على تزويد المؤسسة و كل الأطراف الخارجيين بالمعلومات الملائمة، الصحيحة، الدقيقة و ذات موثوقية من أجل اتخاذ قرارات استثمارية و مالية رشيدة و هذا يعتمد على توافر المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات و يمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال القوائم المالية المنشور، و التي من أهمها قائمة التدفقات النقدية حيث تزيد هذه القائمة من فعالية نظام المعلومات المحاسبي إذ توفر مستوى مناسب و عادل من الإفصاح من جهة و تزود العديد من الأطراف بالمعلومات حول النقدية من جهة أخرى مثل المستثمرين المقرضين و من أهم تلك المعلومات:

–قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية صافية مستقبلا في هذا القسم، سنناقش أولاً المعيار الدولي للتقارير المالية IAS7 باختصار ثم بيانات التدفقات النقدية.

أولا: المعيار الدولي للتقارير المالية IAS7

1– تعريف المعيار IAS7:

يهدف المعيار IAS7 إلى تحديد القواعد الخاصة بإعداد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية للكيان، مما يتيح للقارئ فهم التدفقات الداخلة والخارجة للنقدية أو ما يعادلها وبالتالي، يفرض هذا المعيار إعداد جدول التدفقات النقدية كوثيقة تلخيصية تتيح[1]:

–تحديد قدرة الكيان على توليد النقدية.

–تقييم احتياجاته التمويلية.

–التنبؤ بتطور وضعه النقدي.

–تحسين فهم التدفقات الناتجة أو المستهلكة من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل خلال الفترة المعنية.

يعرض جدول التدفقات النقدية التدفقات الداخلة والخارجة للنقدية وفقًا لطبيعتها أنشطة (تشغيلية، استثمارية، وتمويلية).

[1] - IAS7 Tableau des flux de trésorerie, les normes ias/ifrs, Edition 2020, P: 33.

2- هدف المعيار:

يهدف المعيار المحاسبي الدولي IAS7 بيان التدفقات النقدية "إلى اشتراط توفير معلومات عن تاريخ التغيرات في النقد وما يعادله للمؤسسة من خلال بيان التدفقات النقدية الذي يصنف التدفقات النقدية للسنة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية

ثانيا: بيانات التدفقات النقدية

1- تعريف قائمة التدفقات النقدية:

هي تلك القائمة المالية التي تبين لنا بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلة إلى المؤسسة، النقدية الخارجة عنها و النقدية المنتجة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة و من خلال هذا التعريف البسيط نستطع استنتاج الأجزاء الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية:

- صافي النقد من الأنشطة التشغيلية .
- صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية.
- صافي النقد من الأنشطة التمويلية[1].

2- أهداف بيانات التدفق النقدي:

يوضح بيان التدفقات النقدية كيفية توليد الشركة للنقد واستخدامها له في أنشطتها التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، وتتيح المعلومات المقدمة في بيان التدفقات النقدية للمستخدمين فهم مصدر النقد واستخدامه، وتساعدهم على تقييم سيولة الشركة ومرونتها المالية و ربحيتها و مخاطرها. تُعد المعلومات التاريخية حول التدفقات النقدية السابقة مفيدة في عملية التنبؤ بمبالغ الإيرادات والمصروفات المستقبلية، بما في ذلك تقدير احتمالية حدوثها وبالإضافة إلى ذلك، تسمح المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الفعلية بتقييم دقة التوقعات التي تم إجراؤها في الماضي فيما يتعلق بالإيصالات والمدفوعات المستقبلية .وأخيرا، تسمح معلومات التدفق

[1]- مرازقة صالح، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير: الاقتصاد والمجتمع، جامعة عبد الحميد مهري، ع6، 2010، ص 84.

النقدي لمستخدمي البيانات المالية بتحليل العلاقات بين ربحية عمليات الشركة وتدفقاتها النقدية الصافية[1].

3- عرض التدفقات النقدية في بيان التدفقات النقدية:

يتيح لك عرض التدفقات النقدية في بيان التدفقات النقدية الإبلاغ عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة خلال فترة زمنية محددة، ويُعد هذا البيان المالي، الذي يُسمى أيضًا بيان التدفقات النقدية، ضروريًا لفهم كيفية توليد الشركة لأموالها النقدية واستخدامها وينقسم بيان التدفقات النقدية عمومًا إلى ثلاث فئات رئيسية:

3-1- الأنشطة التشغيلية: تُعد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مصدرًا مهمًا لرأس المال للشركة .في الواقع، يسمح النقد الذي تولدها الشركة من عملياتها بدفع أرباح لمساهميها، وتسوية ديونها، والاستثمار في أصول طويلة الأجل دون اللجوء إلى تمويل خارجي تنشأ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من المعاملات التي تقوم بها الشركة في سياق أعمالها من أجل تحقيق صافي ربح أو صافي خسارة. لذلك فإن الإيرادات والمصروفات النقدية الناتجة عن بيع منتجات الشركة وخدماتها، وإيرادات الفوائد أو دفعها، وإيرادات الضرائب، والعمالة والسلع المستخدمة في الإنتاج، هي تدفقات نقدية من العمليات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تصنيف جميع التدفقات النقدية التي لا تنتج عن أنشطة الاستثمار أو التمويل في هذا القسم من البيان.

تُعرض التدفقات النقدية من العمليات تحت عنوان "الأنشطة التشغيلية أو التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ."يمكن تقديمها بطريقتين، إما باستخدام:

الطريقة غير المباشرة؛ الطريقة المباشرة[2].

3- 1- 1- الطريقة الغير مباشرة:

يوفر الجدول أدناه مجموعة من التعديلات المحتملة على صافي الدخل أو صافي الخسارة

[1]- ANNE FORTIN, ETAT DES FLUX DE TRESORERIE », Presses de l'université du Québec, 1" Edition. 1998, P: 01, 02.

[2]- ANNE FORTIN, ETAT DES FLUX DE TRESORERIE », Presses de l'université du Québec, 1ª Edition, 1998, P: 07.

لتوليد التدفقات النقدية المرتبطة بالعمليات التشغيلية .تشمل هذه التعديلات تغيير صافي الدخل أو الخسارة لاستبعاد البنود التي لا تؤثر على السيولة، بالإضافة إلى تلك التي تعكس التغيرات في بنود رأس المال العامل غير النقدي المتعلقة بالعمليات وفي الواقع، فإن إدراج هذه الاختلافات في عناصر رأس المال العامل يجعل من الممكن تكييف بنود الدخل والنفقات لتحويلها إلى تدفقات نقدية داخلة وخارجية في الجدول، يمثل الخط المنقط الفصل بين نوعي التعديلات التي تم إجراؤها على صافي الربح[1].

3-1-2- الطريقة المباشرة:

تتضمن الطريقة المباشرة عرض الفئات الرئيسية للإيرادات والمصروفات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية .ويمكن الحصول على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مباشرة من السجلات المحاسبية للشركة أو عن طريق إعادة معالجة البنود المختلفة في بيان الدخل لتعديل الإيرادات والمصروفات للحصول على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة يجب تحديد كل تدفقات الأموال الداخلة أو الخارجة من خلال تجميع العناصر المختلفة المرتبطة بها . على سبيل المثال، يمكن تلخيص حساب المبالغ المحصلة من العملاء أو المدفوعة للموردين وأعضاء الموظفين وكذلك الضرائب على النحو التالي[2]:

ثالثا: نسب الهيكل المالي

يمكن تقييم هيكل الميزانية العمومية من خلال معايير أخرى غير رأس المال العامل (FR) واحتياجات رأس المال العامل. (BFR) يركز المحللون أيضًا على خيارات تمويل الشركة الديون وحقوق المساهمين، التمويل الذاتي واللجوء إلى رأس المال .... يركز هذا النوع من التحليل على ما يسمى بالمخاطر المالية، أي تأثير هيكل التمويل على ربحية الشركة، ومخاطر الإفلاس، أي الصعوبات المحتملة التي قد تواجهها الشركة عند حلول مواعيد

[1]- ANNE FORTIN, Op cit P: 08.
[2]- ANNE FORTIN, Op cit P: 10.

السداد أو الدفع للغير ومع ذلك، يمكن لكل محلل مالي تطوير مجموعة النسب الخاصة به حسب القطاع الذي تعمل فيه الشركة[1].

أ- السيولة النسبية:

الأصول المتداولة ÷ الذمم الدائنة التشغيلية وغير التشغيلية + الالتزامات النقدية

تستثني هذه النسبة المخزون من الأصول القادرة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل عند تصفيتها، حيث أن قيمتها التصفوية غالبًا ما تكون أقل من قيمتها المحاسبية ما عدا المنتجات التي تتحسن مع الوقت، مثل بعض أنواع النبيذ. في الأنشطة التي يكون فيها المخزون كبيرًا، تكون هذه النسبة أقل من1.

* السيولة المطلقة: مستحقات القبض + النقد ÷ مستحقات الدفع التشغيلية وغير التشغيلية + التدفق النقدي تعبر هذه النسبة عن قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالنقدية المتاحة فقط: أي جزء من الخصوم قصيرة الأجل يمكن سداده فورًا؟.

ب- نسب الديون: نسبة الدين الإجمالي: تصف هذه النسبة مخاطر التصفية بالنسبة للدائن، تتمثل هذه المخاطر في عدم القدرة على استرداد الأموال المُقرضة أو الممنوحة من خلال آلية الائتمان إذا تم وضع الشركة تحت الحراسة القضائية ثم أفلست، فإن تصفية الشركة لن تؤدي بالضرورة إلى تعويض جميع المقرضين .ومن المستحسن بعد ذلك مراقبة تطور ديون الشركة عن كثب بالنسبة لحجم الأصول .وبما أنه لا يمكن تصفية الأصول بقيمتها الدفترية، فسوف يتحقق الدائنون مما إذا كانت الشركة مثقلة بالديون بشكل مفرط وبعبارة أخرى، فإن الشركة التي تريد الاقتراض أو الحصول على الائتمان لديها كل المصلحة في تقديم الالتزامات التي تظل فيها كتلة حقوق الملكية كبيرة المعيار هو ما بين 25 و 30٪ من الالتزامات.

عمليًا، تُحسب نسبة الدين الإجمالية على النحو التالي:

(إجمالي الديون ÷الالتزامات)

[1]- Jérôme Méric et Flora Sfez, Gestion financière des entreprises», HACHETTE LIVRE, 2011, P: 68.

– الاستقلال المالي: ينشأ الاستقلال المالي من حصة رأس مال الأسهم بالنسبة لرأس المال الدائم للشركة .وسيهتم الممولون بمنح قروض طويلة ومتوسطة الأجل للشركات التي لديها رأس مال كافٍ (رأس مال واحتياطيات) وعلى نحو مماثل، قد ترغب الشركة في الحفاظ على استقلال نسبي، أو على الأقل هامش من التمويل الطويل الأجل للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة أو تجديد الاستثمارات.

يُقاس الاستقلال المالي بنسبة:

حقوق الملكية ÷رأس المال الدائم

رأس المال الدائم = حقوق الملكية + الديون متوسطة وطويلة الأجل

أو كقاعدة عامة، يُعتبر أن الشركة لم يعد لديها هامش تمويل لأجل عندما تنخفض هذه النسبة إلى أقل من 50% يمكننا أيضًا استخدام النسبة التالية:

ديون متوسطة وطويلة الأجل ÷ أسهم يجب أن يكون هذا المقياس أقل من 1 لشركة لديها قدرة على تحمل الديون متوسطة وطويلة الأجل فترة سداد الديون متوسطة وطويلة الأجل لا يمكن سداد الديون متوسطة وطويلة الأجل إلا من خلال قدرة الشركة على الوفاء بمواعيد السداد النهائية .ولا يمكن تحرير هذه القدرة إلا من خلال التمويل الذاتي يتيح CAF إمكانية إعطاء قيمة تقريبية لإمكانات التدفق النقدي هذه.

يتم تقييم فترة السداد، مع ثبات جميع العوامل الأخرى، من خلال النسبة:

الديون المالية متوسطة وطويلة الأجل ÷ التدفق النقدي السنوي الناتج

ج– نسب الإدارة C: تتعلق نسب الإدارة بالعناصر المكونة لمتطلبات رأس المال العامل (WCR)، والتي يتم فحصها من وجهة نظر مدتها أو دورانها، وهي:

الموعد النهائي لتسوية مستحقات العملاء: وقت دوران المخزون: يمكن تقدير هذه التأخيرات من بيانات الميزانية العمومية، على الرغم من أنها في الواقع تخضع للموسمية .تتوافق معايير مهلة التسليم مع متوسط الصناعة، أو، في نهج أكثر تشاؤماً، مع معايير الشركة الرائدة في السوق مهلة العميل؛

الذمم المدينة التجارية + الكمبيالات المستحقة + الكمبيالات المخصومة غير المستحقة بعد –الدفعات المقدمة المستلمة / حجم الأعمال شاملاً الضريبة × 360 .

تعطي هذه النسبة فكرة عن متوسط فترة سداد العميل بأيام دوران العمل، محسوبة باستخدام بيانات نهاية العام ومن ثم مشكلة موسمية محتملة.

الموعد النهائي للمورد: ذمم تجارية دائنة + دفعات مقدمة / مشتريات ورسوم خارجية أخرى شاملة الضريبة × 360 تترجم هذه النسبة فترة السداد للموردين إلى أيام مشتريات، محسوبة وفقًا لنفس القيود السابقة ومع ذلك، هناك حلول بديلة لهذه الصعوبة.

أوقات التخزين: يتم التعبير عن هذه النسبة بشكل مختلف حسب الأسهم المعنية:

مدة تخزين البضائع: مخزونات السلع غير شاملة الضريبة/ مشتريات السلع المستهلكة غير شاملة الضريبة 360 يومًا أيام الشراء:

مدة تخزين المواد الخام: مخزون المواد الخام باستثناء ضريبة القيمة المضافة / مشتريات المواد الخام المستهلكة باستثناء ضريبة القيمة المضافة 360 ×أيام الشراء؛

مدة تخزين المنتجات النهائية: مخزونات المنتجات النهائية / تكلفة الإنتاج المباعة 360 × أيام الإنتاج المباعة.

جميع هذه النسب، إذا كانت الحسابات التي تم الحصول عليها موثوقة، من شأنها أن تُمكّن أيضًا من تقدير متطلبات التمويل التشغيلي للشركة يمكن استخدامه لأغراض التنبؤ، بشرط ألا تؤثر الموسمية على الأرقام عند إغلاق الحسابات.

خلاصة الفصل:

تم التركيز في هذا الفصل على الأدبيات النظرية فقد تم التعرف على ماهية المعايير المحاسبية الدولية وأهميتها وأنواعها كما تم تسليط الضوء على المعايير الدولية للاستدامة IFRS s1 و IFRS s2 التي تلزم الشركات بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستثمرين من تقييم تأثير المخاطر والفرص الهامة المتعلقة بالاستدامة على قيمة المؤسسة ووضع متطلبات الإفصاحات الخاصة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ حيث تم الوصول إلى:

– ظهور منظمة دولية جديدة متمثلة في مجلس معايير الاستدامة الدولي أهمية الافصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة والتي لا اثر على المركز والاداء الماليين للمؤسسات وعلى تدفقاتها النقدية. كما تم التطرق إلى الأداء المالي وأهميتها وأهم مؤشرات التوازن المالية الساكنة والمتحركة والمتمثلة في نسب السيولة ونسب التمويل ونسب المردودية و كيفية حسابها، ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

– تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عنصر أساسي و خطوة هامة تمكنها من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة و تشخيصها.

– يجب اختيار المؤشرات و النسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

وفي سياق متصل، يلعب المعيار الدولي للتقارير المالية 7دورًا أساسيًا في محاسبة الشركات وإعداد التقارير المالية من خلال وضع إرشادات واضحة لعرض بيانات التدفقات النقدية.

توفر هذه البيانات منظورًا بالغ الأهمية حول الصحة المالية للشركة من خلال تسليط الضوء على التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من خلال تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم7، تتمكن الشركات من تزويد المستثمرين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين بمعلومات مفصلة وشفافة حول كيفية توليد واستخدام وإدارة النقد لديهم كما يساهم في فهم أفضل للأنشطة المالية للشركة، وتعزيز الشفافية، و تحسين جودة المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات .وهذا يساعد على تحسين الثقة في الأسواق المالية، وتعزيز إدارة الموارد المالية بشكل أفضل داخل الشركات.

و في الفصل الثالث سنحاول إسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على الدراسة

التطبيقية من أجل تحقيق المؤشرات و النسب المالية والهيكلية والتدفقات النقدية في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية

للمؤشرات والنسب

المالية للشركة

سوف للدقيق

تمهيد:

من خلال الفصول السابقة والتي تم فيها استعراض لأهم محاور الدراسة النظرية من خلال التطرق إلى المعايير المحاسبية والأداء المالي، وعرض العلاقة بينهما نظريا، غير أننا في هذا الفصل حاولنا الابتعاد عن التنظير والتوقعات والاقتراب من الواقع العملي وفحص مدى تطابقه مع الجانب النظري، ولبلوغ ذلك فقد قمنا بإجراء تربص في إحدى المؤسسات الجزائرية ذات الطابع الخاص والتي تنشط في مجال انتاج السميد والفرينة والمتمثلة في مؤسسة سوف للدقيق.

ولمعرفة دور المعايير المحاسبية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة سوف للدقيق، فقد قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة سوف للدقيق ونشاطها

المبحث الثاني: عرض وظيفة المعايير المحاسبية وآلية عملها

المبحث الثالث: دراسة التدفقات النقدية للمؤسسة

المبحث الأول: تقديم مؤسسة سوف للدقيق ونشاطها

في هذا المبحث سوف نقدم بطاقة تعريفية للمؤسسة كما يلي

المطلب الأول: نظرة عامة حول المؤسسة

في إطار السياسة المتبعة من طرف الدولة لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص عن طرق منح العديد من الامتيازات تم التفكير بجدية في إنشاء مؤسسة انتاجية تعمل في ميدان انتاج وبيع السميد والفرينة، ونظرا للخبرة التي يمتلكها مالكو المؤسسة في هذا المجال، تم الاتفاق لإنشاء مؤسسة ذات مسؤولية محدودة (ش.ذ.م.م)، بمساهمة ثلاث شركاء وكان ذلك في 1999/09/06 برأسمال قدره 100000.00 دج وأصبح حاليا يقدر بـ 10000000.00 دج، كما يقدر عدد العمال في المؤسسة من 37 عامل مؤمنين.

فقد استفادت المؤسسة في 2000/03/07 من امتياز اقتناء معدات وآلات انتاجية في إطار وكالة APSI، وجسد ذلك فعليا في سنة 2001 بشراء الآلات والماكينات وبدأ العمل لتجهيزها وتهيئتها لتصبح جاهزة للإنتاج في 2002/05/15، وقد ساهمت في ذلك عدة شركات أجنبية نذكر منها:

- الشركة الايطالية Lopporcato و Bi Lomcia؛
- الشركة التركية Har Mark.

وجاءت تسمية المؤسسة سوف للدقيق نظرا للمنطقة التي تنتمي اليها المؤسسة والتي تمارس بها نشاطها وهي منطقة وادي سوف بالإضافة الى جلب اهتمام المستهلكين خارج المنطقة بهذه التسمية حيث أنه عند قراء المستهلك لهذا الاسم فإنه يتبادر للذهن أن المنتج مصنوع في منطقة وادي سوف.

وتقع مؤسسة سوف للدقيق في الناحية الغربية من الولاية وهو مكان استراتيجي يسمح لها أن تلعب دورا مهما في السوق حيث يحدها من الشرق مؤسسة صناعة الشكولاتة سابقا أما شمالا فيحدها الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 16 والطريق الوطني رقم 03 تكسبت، ويحدها من الجهة الجنوبية العديد من المباني السكنية وغربا الحظائر، كما أنها تكتسي بموقعها جانبا آخر ألا وهو جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي والتي تزيد من استراتيجية الموقع وكثرة حركته لما يزيد من فرص معرفة المؤسسة عن قرب.

وتقع مؤسسة سوف للدقيق على مساحة تقدر بـ 10000 م^2.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الهيكل التنظيمي للمؤسسة عبارة عن هرم يوضح مختلف المستويات والوظائف والعلاقات المختلفة بين الوظائف الموجودة بشكل متسلسل وتصاعدي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوف للدقيق

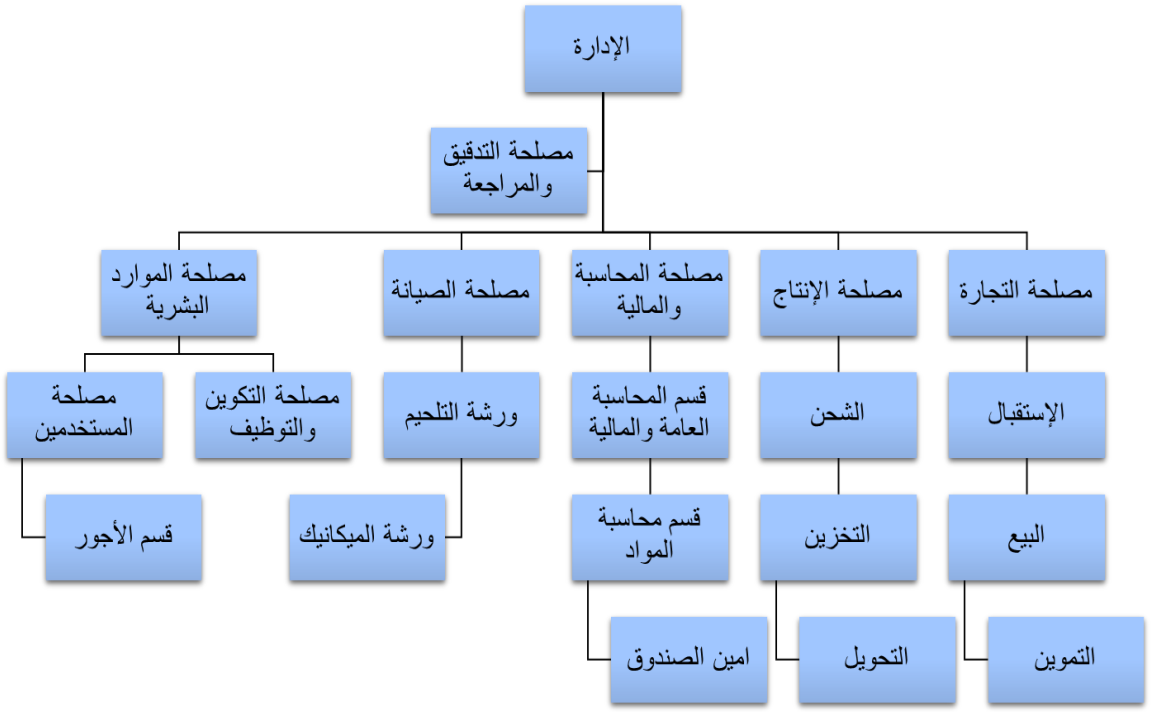

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من المؤسسة

1- المدير التنفيذي: يقوم المسير بتسيير جميع المصالح والتنسيق بينها كما يشرف على النشاطات المالية ويساعده في ذلك المدير المالي، كما يقوم بمتابعة العلاقات الخارجية مع الممونين ويعتبر كذلك المسؤول الأول عن تحقيق الأهداف المسطرة من أجل النهوض بالإنتاج والوصول بالمؤسسة إلى أعلى المراتب من حيث الجودة والنوعية؛

2- مصلحة التدقيق والمراجعة: تعتبر هذه المصلحة حديثة مقارنة بالمصالح الأخرى حيث تم العمل فيها بداية سنة 2015، وتهدف إلى التأكد من صحة المعلومات المحاسبية والمالية والسهر على سير العمل والحفاظ على ممتلكات المؤسسة.

3- مصلحة المحاسبة الدولية والمالية: تقوم بمراقبة كل العمليات المحاسبية والمالية للمؤسسة، وتساهم في تطبيق وإنشاء البرنامج التجاري وتتفرع عنها: قسم المحاسبة الدولية العامة والمالية، قسم محاسبة المواد، امين الصندوق.

4-مصلحة الإنتاج: تقوم هذه المصلحة بتسيير مراحل الإنتاج داخل المؤسسة والمستخدمين التابعين لها، كما تقوم بدراسة الطلب من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وكذا مراقبة كمية الإنتاج ونوعيته وتوجيه عمل ورشة الإنتاج.

5-مصلحة التخزين: ومهامها مراقبة المخزونات من المواد الأولية وكذلك تخزين ومراقبة المنتوج الخاص بالشركة.

6-مصلحة الموارد البشرية: وتشرف على كل من:

- **قسم المستخدمين:** وتختص هذه المصلحة بـ:

– تسيير الطاقات البشرية بالمؤسسة؛

– متابعة العمال وتسجيل الغيابات؛

– إمضاء العطل السنوية ودفع النفقات الخاصة بالتنقلات؛

– تسديد الأجور ودفع مستحقات الضمان الاجتماعي.

- **قسم الأجور:** ويقوم بإعداد الأجور، وإعداد التصريحات الشبه جبائية الخاصة بالضمان الاجتماعي.

7- مصلحة الصيانة: تعمل هذه المصلحة على السير الحسن للآلات لأن عملية الإنتاج مرتبطة بهذه المصلحة، فأي انقطاع أو عطل لإحدى هذه الآلات يؤثر سلبا على عملية الإنتاج وفي هذه الحالة يتم إصلاحه في الوقت المناسب لكي تستمر عملية الإنتاج. وتتكون مصلحة الصيانة من عدة ورشات ولكل ورشة مهامها الخاصة، غير أنها مكملة لبعضها البعض، وتتمثل هذه الورشات في:

- **ورشة الصيانة العامة:** وتحتوي على المعدات التالية:

– عتاد الخراطة؛

– عتاد التلحيم.

- **ورشة الميكانيك:** تسهر هذه الورشة على تصليح أعطال وسائل نقل المؤسسة من سيارات وشاحنات.

8- المصلحة التجارية: وتضم ثلاثة أقسام:

- **قسم الاستقبال:** وهو المشرف على استقبال السلع من الممون؛
- **قسم المبيعات:** وهو المشرف على عملية بيع المنتوجات باختلاف أنواعها؛
- **قسم التموين:** حيث يشرف على:

– متابعة العمليات الخاصة بتموين المؤسسة بالمواد الأولية (القمح الصلب واللين)؛

– مراقبة المواد الأولية من حيث الجودة والنوعية؛

– تموين جميع الورشات بالمواد اللازمة والعتاد.

المطلب الثالث: الخطوات المتبعة في العملية الإنتاجية

تمر عملية إنتاج السميد أو الفرينة بعدة مراحل وهي[1]:

1- النقل والتنظيف المسبق (الأولي): توضع المادة الأولية في حاويات وتمر بآلات مختلفة للنقل والتنظيف:

- ناقل ذو سلاسل لنقل القمح أفقيا؛
- الرفع للنقل العمودي؛
- عازل للحبوب لتنظيف القمح ونزع الشوائب والأوساخ؛

وبعد التنظيف الأولي للقمح يخزن داخل خلايا التخزين.

2- التنظيف المعمق: يمر من خلالها القمح الى مرحلة التحضير الجزئي ليتم تنظيفه بشكل معمق، وعلى إثرها يمر بعدة آلات وهي:

- ميزان القمح الخام لمعرفة كمية القمح المنظف؛
- مغناطيس لنزع البقايا والشظايا الحديدية؛
- فاصل الحبوب لنزع الاوساخ والأتربة؛
- نازع الحجارة لتنقية القمح الحجارة؛
- فارز الحبوب لنزع الحبوب السوداء؛
- مقشر الحبوب لنزع غلاف حبوب القمح.

3- السحق والهرس:

- يضاف الماء الى القمح لتسهيل عملية السحق؛
- بعد هذه العملية تأتي مرحلة الطحن والتي تعتمد على عملية السحق والهرس بغية الحصول على طحين؛

4- التخزين والتسويق: بعد كل هذه العمليات يوضع المنتوج النهائي في أكياس ليخزن ثم يسوق بعدها للمستهلك.

[1]- معلومات مقدمة من طرف محاسب المؤسسة عن طريق المقابلة يوم 2025/05/12م، على الساعة 12:30 مساء.

الشكل (02): يوضح العملية الإنتاجية

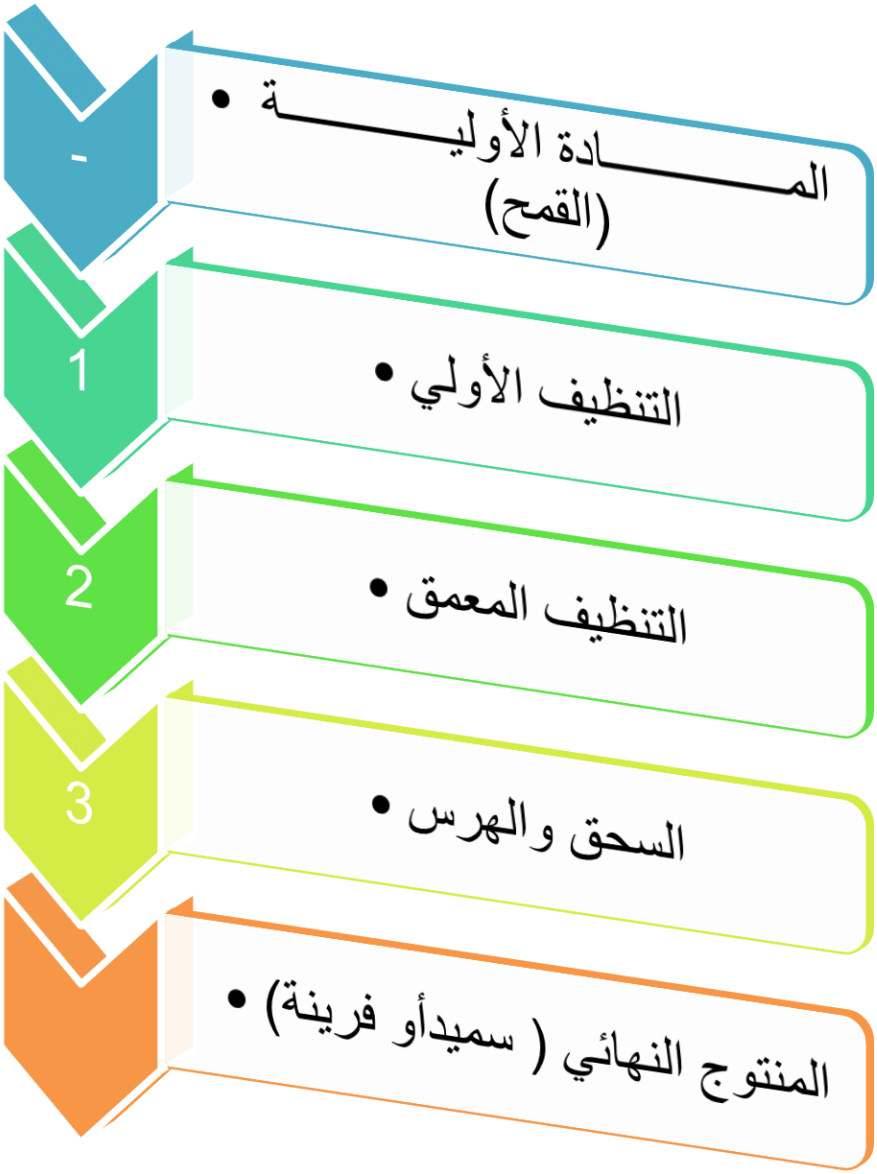

المصدر: من إعداد الطلبة

المبحث الثاني: عرض وظيفة المعايير المحاسبية وآلية عملها

سنحاول في هذا المبحث عرض وظيفة المعايير المحاسبية وآلية عملها في مؤسسة سوف للدقيق

المطلب الأول: تقديم قسم المعايير المحاسبية

يعد قسم المعايير المحاسبية في مؤسسة سوف للدقيق حديث مقارنة بتاريخ نشأتها، حيث تم استحداث هذا القسم سنة 2014 وبدأ في تطبيقه فعليا في بداية سنة 2015، وذلك بعد التوصيات المقدمة من قبل المراجع الخارجي بضرورة استحداث قسم خاص بالمعايير المحاسبية، نظرا للسلبيات التي اكتشفها أثناء قيامه بتطبيق المعايير المحاسبية وكذلك نظرا لأهميتها البالغة باعتبارها أداة رقابية تعمل بصفة مستمرة على مدار السنة مما تسمح بتسهيل عملية اكتشاف الأخطاء وأعمال الغش المقصودة[1].

وبعد دراسة أعضاء مجلس الإدارة لمؤسسة سوف للدقيق لمقترح المعايير المحاسبية وسعيا منها لحماية أصولها وأملاكها وكذلك حرصها على تحسين أدائها المالي، قامت باستحداث قسم للمعايير المحاسبية يتمتع بالاستقلالية التامة عن أنشطة المؤسسة، حيث يقوم بـ:

- إعداد وتنفيذ البرامج السنوية للمعايير المحاسبية؛
- تقييم النظم الرقابية المنتهجة في الشركة؛
- التحقق من مدى ملائمة الرقابة الداخلية ومدى الاستعمال الأمثل لموارد المؤسسة؛
- التحقق من أن سياسات وإجراءات أنظمة ومعطيات الرقابة الداخلية للمؤسسة مطابقة للأغراض المرجوة منها؛
- النظر وتقييم الأنظمة المحاسبية والمالية للمؤسسة؛
- تقويم وتحليل المخاطر بشكل موضوعي؛
- تقديم الخدمات الاستشارية ومتابعة مدى احترام السياسات والإجراءات السياسية.

[1]– معلومات مقدمة من طرف محاسب المؤسسة عن طريق المقابلة يوم 2025/05/12م، على الساعة 12:30 مساء.

المطلب الثاني: آلية عمل وظيفة المعايير المحاسبية في مؤسسة سوف للدقيق

يقوم بعملية المعايير المحاسبية في مؤسسة سوف للدقيق موظف معين من قبل الإدارة يتمتع بالاستقلالية عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها حيث يعرف المعايير المحاسبية بأنها: " وظيفة تقييم مستقلة، توفر إرشادات للتحسين، وتقييم نظام الرقابة الداخلية الذي تنفذه المؤسسة، وتقديم توصيات لتعزيز الفعالية "[1].

وتتمثل إجراءات المعايير المحاسبية المتبعة في مؤسسة سوف للدقيق فيما يلي:

- موثوقية وصحة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية؛
- التأكد من حسن سير العمل في الصندوق، ومدى صرامة الإدارة؛
- تأسيس نظام رقابة دوري؛
- تسجيل العمليات من الخزينة بسرعة في مصلحة المحاسبة الدولية؛
- المحافظة على أصول المؤسسة؛
- الالتزام بالقوانين واللوائح؛
- فعالية وكفاءة العمليات والبرامج.

ولتنفيذ إجراءات المعايير المحاسبية على مؤسسة سوف للدقيق القيام بتبني منهج منظم ومنضبط من أجل فحص مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة الأداء عند قيام الأفراد والوحدات التنظيمية في المؤسسة بالمسؤوليات الخاصة بهم، بغرض التحقق والتأكد من أنه يتم تحقيق أهداف المؤسسة بصورة فعالة، وتقوم المؤسسة قبل البدء بالتنفيذ لأعمال المعايير المحاسبية بالتحضير الجيد لهذه المهمة من أجل تحديد أولوياتها، وذلك بالتوافق مع أهداف المؤسسة حيث تتمثل خطوة التحضير للمهمة في مرحلتين الأولى في الأمر بالمهمة وهي عبارة عن تكليف من قبل الإدارة للقيام بشروط المعايير المحاسبية والثانية في التخطيط والدراسة وذلك بالاطلاع والفهم الجيد لمجريات الأمور داخل المؤسسة، وتتم بجمع المعلومات الكافية واللازمة من أجل إعداد خطة التقارب والتي تتمثل أساسا في تقسيم

[1]– معلومات مقدمة من طرف محاسب المؤسسة عن طريق المقابلة يوم 2025/05/12م، على الساعة 12:30 مساء.

الأعمال وتحديد الأولويات للوصول إلى أهداف تلك الأعمال والعمليات، بحيث تتمكن المؤسسة من تحديد المخاطر المتعلقة بالنشاط وأنظمة الضبط مقارنة بالعمل المتعلق به ودرجة الخطر.

وبعد قيام المؤسسة بالتحضير للإجراءات يقوم بوضع برنامج عمل للقيام بمهمة المعايير المحاسبية وتحديد ما سيقوم به خلال مهمته والهدف من ذلك وتاريخ المعايير وتقدم كذلك ملاحظات عن العملية وذلك بالاعتماد على مقاييس ومبادئ كما ذكرنا سابقا وكذلك بالاعتماد على خبرات ومؤهلات المؤسسة.

وعند قيام المؤسسة بهذه الخطوات تنتقل إلى العمل الميداني وذلك بتطبيق البرنامج المعد سابقا وذلك بإجراء الاختبارات والمقارنات وغيرها من تقنيات المعايير المحاسبية وذلك بغرض جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق الأهداف المسطرة من قبله، والكشف عن أي مشاكل ومخالفات أو انحرافات قد تحدث وذلك بتوثيق كافة الأعمال المنجزة بأوراق عمل مؤيده ومستندات ثبوتية داعمة لها.

ومن ثم تقوم المؤسسة بإعداد تقرير أولى يبين فيه أهم ما توصل إليه من نتائج وحقائق وذلك من خلال قيامها بإجراءات المعايير المحاسبية تمهيدا لإعداد تقرير نهائي وشامل، وتقوم المؤسسة بإبلاغ الأشخاص بأعمالها وذلك من خلال عقد اجتماع بحضور كل من فريق المؤسسة والموظفين المعنيين بذلك، بعرض الملاحظات والنتائج المتوصل إليها مدعمة بأدلة الإثبات الكافية والمؤيدة لها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة بشأنها، ومن خلال هذا يقوم الأشخاص بالرد على تلك الملاحظات والنتائج المتحصل عليها وذلك من خلال التبريرات والتوضيحات التي يقدمونها وبعد الانتهاء من التدخل تقوم المؤسسة بإعداد التقرير النهائي متضمنا كل من النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات والاختلالات المكتشفة خلال عملية المعايير المحاسبية.

وفي الأخير وبعد اقتراحه لمجموعة من التصحيحات الواجب القيام بها يقوم بالتأكد والتحقق من تنفيذ تلك التصحيحات المقترحة والمصادق عليها من قبل الإدارة.

المبحث الثالث: دراسة التدفقات النقدية للمؤسسة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة التدفقات النقدية للمؤسسة باستخدام كل من المؤشرات والنسب المالية.

المطلب الأول: عرض التدفقات النقدية

لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة يجب عرض الميزانيات المالية المختصرة للسنوات 2020، 2021.

تحليل التدفقات النقدية للميزانية السنوات المدروسة:

1- الطريقة غير المباشرة:

وفقًا للطريقة غير المباشرة، يتم الحصول على التدفق النقدي الصافي المرتبط بالأنشطة التشغيلية عن طريق تراجع الربح الصافي (أو الخسارة الصافية) لمراعاة العناصر دون تأثير على النقد (على سبيل المثال، الاستهلاك) ، والتغيرات في عناصر رأس المال العامل المرتبط بالمرتبطة بالمبيعات (على سبيل المثال). طريقة التحصيل) ، والعناصر المرتبطة بالتدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة الاستثمار (على سبيل المثال ، مكاسب مبيعات الأصول الطويلة على المدى الطويل) أو أنشطة التمويل (على سبيل المثال ، الخسائر على السداد المبكر للسندات المراد دفعها).

يوفر الجدول الوارد أدناه مجموعة من التعديلات المحتملة المختلفة لصافي الحجم (أو الخسارة الصافية) من أجل إنشاء تدفقات نقدية مرتبطة بعمليات التشغيل. تتضمن هذه التعديلات تعديل صافي الربح (أو صافي الخسارة) لاستبعاد العناصر التي لا يكون لها تأثير على السيولة ، وكذلك تلك التي تعكس الاختلافات في عناصر رأس المال العامل غير النقدي المرتبط بالتشغيل. في الواقع ، فإن إدراج هذه الاختلافات في عناصر رأس المال العامل يجعل من الممكن تكييف عناصر الدخل والنفقات لتحويلها إلى مدخلات وخارج

الأشجار. في الجدول ، يمثل الخط المنقط الفصل بين نوعين من التعديلات على صافي الربح[1].

الجدول رقم (07): حالة التدفقات النقدية غير المباشرة

الإضافات	الخصومات
-إدارة الأصول الثابتة	-تنظيم الخصم على
معنوي غير ملموس	تشكل في السندات
-تأجيل التكاليف، بما في ذلك رسوم إصدار	-بور من المنتجات المؤجلة
الخصومات والالتزامات	-إظهار التزامات الضرائب المستقبلية
-تقليل الالتزامات الضريبية المستقبلية	-تمييز الائتمان الضريبي
-الرصاد الضريبي	للاستثمار غير المنحدر
للاستثمار غير المنحدر	-منتجات استثمارات طويلة
-استثمارات طويلة الأجل معترف بها لقيمة التوحيد	تم تسجيل المصطلح بقيمة موحد
-توزيع توزيعه على مواضع طويلة	-يضم أصول ثابتة
مصطلح مسجل بقيمة موحدة -يفضل تقديمه منفصل	معنوي وغير ملموس
-إبداء بيع الأصول الثابتة	-جزء من المساهمين دون السيطرة في
جسدي وغير ملموس	خسارة صافية
-أسماء الخسائر	-تغيير غير محدد
-الإبداع بسبب الإلغاء الجزئي	-حسابات العملاء)
أو الأصول الطويلة الكاملة	-رامية من الأسهم
-جزء من المساهمين دون السيطرة في صافي الربح	-أغنية العناوين والأمراض القادمة
-تغيير غير محدد دائم	المحتجزين لأغراض العمل
-توضيح حسابات العملاء)	-بناء الأسهم لتلقي
-رجل الأسهم	-تقسيم المصالح التي سيتم استلامها "
-إظهار العناوين والمنظمات القادمة للتجارة	-تقسيم التكاليف المدفوعة مقدمًا
-توزيعات الأرباح لتلقيها	-هين حسابات الموردين
-تخصيص المصالح التي يجب استلامها "	-تخصيص الضرائب المستحقة الدفع
-توضيح التكاليف المدفوعة مقدمًا	-إتاحة الفائدة للدفع
-حسابات الموردين	-توضيح المنتجات المسبقة

[1]- HASSANI Siham, HETTAL Lahna, Le rôle du tableau des flux de trésorerie dans l'évaluation de la performance financière des entreprises cas "ELECTRO-INDUSTRIE", Mémoire de fin d'études En Vue De L'obtention Du Diplôme De Master En Sciences Financières Et Comptabilité, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion, Université Mouloud Mammeri, 2022/2023, P 71,

-التحديد الضرائب للدفع -الناد الفائدة للدفع -استلام المنتجات مقدمًا	

المصدر: HASSANI Siham, HETTAL Lahna, Op cit, P 71, 72.

2- الطريقة المباشرة:

تتضمن الطريقة المباشرة تقديم الفئات الرئيسية للعائد والنزهات من الأموال المتعلقة بأنشطة التشغيل. يمكن الحصول على مبالغ العائد أو مخارج الصندوق مباشرة من المستندات المحاسبية للشركة أو عن طريق إعادة سحب العناصر المختلفة لبيان النتائج من أجل ضبط المنتجات والرسوم للحصول على خلفيات ونزهات الأموال. يجب تحديد كل من خلفيات أو مباريات الأموال عندما يأتي الدراج ويأتي المواقف المختلفة المرتبطة به. على سبيل المثال ، يمكن تلخيص حساب المبالغ التي تم جمعها من العملاء أو المدفوعات للموردين والموظفين وكذلك للضرائب على النحو التالي[1]:

الجدول رقم (08): حالة التدفق النقدي المباشر

خلفيات – العملاء = دوران
– زيادة في حسابات العملاء (شبكات Provi–Z)
أو
+انخفاض في حسابات العملاء (شبكات التوفير)
– زيادة المنتجات التي تم جمعها مسبقًا
وعلى المدى الطويل أو
+ انخفاض في المنتجات المتصورة مقدمًا
وطويلة المدى
المطالبات السيئة لم يتم توفيرها
إصدارات الصناديق – الموردين = تكلفة المبيعات + تكاليف المبيعات والإدارة
والموظفين +زيادة الأسهم أو

[1]- HASSANI Siham, HETTAL Lahna, Op cit, P 73.

– انخفاض في الأسهم
+ زيادة في التكاليف المدفوعة مقدما أو
طويل المدى أو
–هين التكاليف المدفوعة مقدما أو
طويل المدى
– زيادة في الدائنين أو
+انخفاض في الدائنين
الضرائب على الفوائد المدفوعة = ضرائب التمرين المستحقة
+انخفاض في دفع الضرائب أو
– زيادة في دفع الضرائب

المصدر: HASSANI Siham, HETTAL Lahna, Op cit, P 73.

المبحث الثالث: تحليل جداول التدفقات النقدية داخل شركة "سوف للدقيق

يعد جدول التدفقات النقدية ذا أهمية حاسمة لتنفيذ وفهم الإدارة المالية للشركة، حيث يسجل جميع مصادر واستخدامات النقدية خلال فترة زمنية محددة.

في هذا السياق، من المهم ملاحظة أن تحليل الميزانية العمومية)الأصول، الخصوم، وحساب الأرباح والخسائر (يظل غير مكتمل ويجب استكماله بفحص جدول التدفقات النقدية.

يتم تنظيم جدول التدفقات النقدية وفقًا للدورات الثلاث للإدارة المالية، ويركز تحليله على هذه المستويات الثلاثة، وهي :تحليل الأنشطة التشغيلية، وتحليل أنشطة الاستثمار، وتحليل أنشطة التمويل.

فيما يلي، سنقدم الميزانيات العمومية وجدول التدفقات النقدية لشركة بالإضافة إلى تحليلها.

1-2- عرض الميزانية العمومية للسنوات 2019/2018

الجدول رقم (09) جدول ملخص لأصول الميزانيات العمومية لشركة سوف للدقيق

الأصول	2019			2018
	خام	الاستهلاك	NET	NET
الأصول غير المتداولة	**8882266623.29**	**5455377519.31**	**3426889109.98**	**3859977539.09**
الأصول غير الملموسة	**40575885.39**	**37076184.79**	**3499700.60**	**5459850.40**
الأصول الملموسة	**6980763143.80**	**5418301334.52**	**1562461809.28**	**462008990.38**
الأراضي	3418310.00		3418310.00	3418310.00
المباني	4372175389.42	3253491494.12	1118683895.30	12626954.86
أصول ملموسة أخرى	2605169444.38	2164809840.40	440359603.98	445963725.52
الأصول تحت التنفيذ	**16714731.34**		**16714731.34**	**12626954.86**
الاستثمارات المالية	**1844212862.76**		**1844212862.76**	**2137483012.58**
حصص وقروض مرتبطة	630300000.00		630300000.00	630300000.00
أوراق مالية أخرى	1150000000.00		1150000000.00	1450000000.00
ضرائب مؤجلة (أصل)	63912862.76		63912862.76	57183012.58
الأصول المتداولة	**5158833723.74**	**113269814.36**	**5045563909.38**	**4746436312.86**
المخزون وأعمال تحت التنفيذ	3084927984992.26	92491422.09	2992436562.48	2640970698.26
العملاء	1285422080.83	15778392.27	1269643688.56	1288891362.24
مدينون آخرون	95884992.26	5000000.00	90884992.26	35247196.55
ضرائب ومدفوعات مماثلة	20754011.75		20754011.75	18230439.86
الخزينة	671844654.33		671844654.33	763096615.95
إجمالي الأصول	**14041100347.03**	**5568647333.67**	**8472453013.36**	**8606413851.95**

تفسير جدول التدفقات النقدية للفترة (2019-2018)

في عام 2018 سجلت الشركة تغيراً إيجابياً في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث بلغ المبلغ 310,200,029.87 دينار جزائري بالمقارنة مع عام 2019، لوحظ تحسن كبير في أدائها التشغيلي .من ناحية، استثمرت الشركة في أسهم مشاركة في الشركة المساهمة الجديدة "VH Al ELECTRICALS ALGERIE"، وهو ما انعكس في التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار تغير سلبي قدره 123,327,782.84دينار جزائري، مع تدفق نقدي خارج لاستحواذ أصول مالية ثابتة بلغ 157,625,600.00-دينار جزائري، أي ما يعادل ربع قيمة رأس المال المشارك .من ناحية أخرى، قامت الشركة بتوزيع أرباح كبيرة على المساهمين، مما يفسر تحقيقها لأرباح خلال هذه الفترة.

باختصار، في عام 2018 ، استعادت الشركة توازنها المالي، مما أدى إلى زيادة السيولة المتاحة لديها، وسجلت رصيداً نقدياً إيجابياً في نهاية الفترة، بلغ 765,096,615.95 دينار جزائري، كما هو موضح في جدول التدفقات النقدية.

على العكس من ذلك، في عام 2019، كان التغير في التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية سلبياً، حيث بلغ 426,467,056.06-دينار جزائري خلال هذه الدورة التشغيلية، فقدت الشركة توازنها المالي .حيث تمنح عملائها من القطاع الخاص مهلة سداد تبلغ 45يوماً، و 60 يوماً للشركات الوطنية مثل "سونلغاز" وشركاتها التابعة لسوء الحظ، معظم العملاء لا يلتزمون بهذه المواعيد النهائية للسداد، مما اضطر الشركة إلى تسجيل خسائر في قيمة الذمم المدينة المتعثرة .على الرغم من تبنيها استراتيجية استثمارية قوية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً للحفاظ على توازنها المالي .التغير الإيجابي في بند "صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار 330,161,840.91- "دينار جزائري نتج عن تحصيل استثمار بنكي بلغ 300,000,000.00 دينار جزائريعند استحقاقه.

كما لوحظ تغير سلبي في بند "صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل"، بلغ 1,628,668.35 دينار جزائري، ويعزى ذلك أساساً إلى تقلبات أسعار الصرف.

بسبب المدفوعات الكبيرة المسجلة خلال عام 2019 مقارنة بالمقبوضات، سجلت الشركة رصيداً نقدياً صافياً سلبياً بلغ 91,251,961.62 دينار جزائري.

الشركة تواجه وضعاً مالياً غير متوازن على المدى القريب.

باختصار، عندما تسجل الشركة تغيراً إيجابياً في تدفقاتها النقدية، فهذا يعني أنها حققت مقبوضات أكثر من المدفوعات، كما حدث في عام 2018 في المقابل، في عام 2019، تجاوزت المدفوعات المقبوضات، مما أثر سلباً على التغير في التدفقات النقدية خلال تلك الفترة.

2-1- رأس المال الخاص

الجدول رقم (10): جدول ملخص للحسابات

	Note	2019	2018
	Note	2019	2018
رأس المال المصدر			
رأس المال غير المدعو به		4753000000.00	4753000000.00
الأقساط والاحتياطيات – الاحتياطيات الموحدة		2172287438.63	2172287438.63
قيد التخفيض			
قيد المعادلة			
نتيجة صافي نتائج المجموعة		-108728266.51	65607186.38
حقوق ملكية أخرى -الأرباح المرحّلة			
حصة الشركة الموحدة			
حصة الأقلية			
المجموع الأول		**6816559172.12**	**6990894625.01**
الخصوم غير المتداولة			
القروض والديون المالية		382782676.58	350124158.55
الضرائب المؤجلة والمخصصة			
ديون أخرى غير متداولة		472675000.00	47267500.00
المخصصات والإيرادات المؤجلة		261079292.64	255220692.64
المجموع الثاني		**1116536969.22**	**1078019850.96**
الخصوم المتداولة			
الموردون والحسابات المرتبطة		388319548.76	390278493.57
الضرائب والديون الضريبية		29488573.93	52224075.31
المجموعة والشركاء			
ديون أخرى		121548749.33	94996807.10

الخصوم النقدية			
المجموع الثالث		539356872.02	8606413851.95
إجمالي الخصوم الأول +الثاني +الثالث		8472453013.36	8606413851.95

المصدر: المستند الداخلي للشركة

2-2- حساب الأرباح والخسائر:

الجدول رقم (11): حساب الأرباح والخسائر

	Note	2019	2018
الإيرادات المالية		2765209872.29	3403482137.65
المبيعات والمنتجات الملحقة		-49148098.80	-702277417.91
التغير في المخزون من المنتجات النهائية وقيد الإنتاج			
الإنتاج المؤرشف			
إعانات التشغيل		**2716061773.49**	**2701204719.74**
إجمالي الإنتاج للفترة		-1815763072.11	-17178404.55
المشتريات المستهلكة		-48232041.00	-64988110.69
الخدمات الخارجية ومستلزمات أخرى		**-1863995113.11**	**-1782831415.24**
إجمالي الاستهلاك للفترة		**852066660.38**	**918373304.50**
القيمة المضافة التشغيلية الإنتاج – الاستهلاك		-834703796.80	-733451547.39
تكاليف العاملين		-28759677.15	-35828994.99
الضرائب والرسوم المماثلة		**-11396813.57**	**149092762.12**
فائض التشغيل الإجمالي		14925017.91	13306687.25
إيرادات تشغيلية أخرى		-12188518.09	-5226408.52
مصروفات تشغيلية أخرى		-211263275.22	-210766712.00
اهتلاكات، مخصصات، وخسائر القيمة		22708712.51	35181198.97
استعادة الخسائر والمخصصات		-197214876.46	-18412472.18
النتيجة التشغيلية		83202417.48	87179066.50
المصروفات المالية		-1435657.71	-5654454.55
النتيجة المالية		**81766759.77**	**81524611.95**
النتيجة العادية قبل الضرائب التشغيلية +المالية		**-115448116.69**	**631112139.77**
الضرائب المستحقة على النتائج العادية		-10000.00	-8469227.00
الضرائب المؤجلة تغيرات على النتائج العادية			
إجمالي إيرادات الأنشطة العادية		**2836897921.39**	**2836871672.46**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**-2945626187.90**	**-2771264486.08**
عناصر غير عادية إيرادات يجب توضيحها		**-108728266.51**	**65607186.38**
عناصر غير عادية مصروفات يجب توضيحها			
النتيجة غير العادية			
صافي نتيجة الفترة		**-108728266.51**	**65607186.38**

المصدر: المستند الداخلي للشركة

تعليقات على الوضع المالي العام للشركة:

- فيما يتعلق بمخاطر تقلبات أسعار الصرف، تمكنت "ELECTRO-INDUSTRIES" من إدارتها باستخدام تقنيات الدفع الدولية بشكل خاص، تعتمد الشركة على الاعتمادات المستندية التي تعتبرها وسيلة دفع أكثر أماناً رغم تكلفتها المرتفعة.

- التحدي الرئيسي الذي تواجهه "سوف للدقيق "هو الفجوة الكبيرة بين آجال الائتمان الممنوحة للعملاء وآجال السداد المطلوبة من الموردين.

- على المدى الطويل، لم تتمكن الشركة من الحفاظ على فائض مستقر في دورة عملها . يمكن الاستنتاج أن سيولتها تحت الضغط وأنها لا تمتلك هامشاً كافياً للمناورة .لذلك، أصبح مراجعة إدارتها المالية ضرورياً لضمان استقرارها على المدى البعيد.

الجدول رقم (12):التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

أقسام	Note	2019	2018
المقبوضات من العملاء		**331252817.58**	**3926585138.86**
المدفوعات للموردين والموظفين		**-3428193302.46**	**-3241166626.99**
الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة			
ضريبة الأرباح المدفوعة		**-310800571.1**	**-375218482.00**
التدفق النقدي قبل العناصر الاستثنائية		**-426467056.06**	**310200029.87**
التدفق النقدي المتعلق بالعناصر الاستثنائية			
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		**-426467056.06**	**310200029.87**
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار			
المدفوعات مقابل اقتناء الأصول الثابتة المادية أو غير المادية		-43463159.09	-46827782.84
المقبوضات من بيع الأصول الثابتة المادية أو غير المادية			
المدفوعات مقابل اقتناء الأصول المالية الثابتة			-157625000.00
المقبوضات من بيع الأصول المالية الثابتة		300000000.00	
الفوائد المحصلة من الاستثمارات المالية		73625000.00	81125000.00
الأرباح والحصص من النتائج المحصلة			
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار		**330161840.91**	**-123327782.84**
صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل			
المقبوضات من إصدار الأسهم			
المقبوضات من القروض		-34287186.28	-80000000.00
سداد القروض أو الديون الأخرى المماثلة		32658518.03	26711258.32
صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل			

تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما يعادله		-1628668.35	-53288741.68
التغير في النقدية خلال الفترة			
النقدية وما يعادلها في بداية الفترة		6681921.88	600988.72
النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة أ-ب-ج		-91251961.62	134184494.07
التغير في النقدية خلال الفترة		763096615.95	628912121.88
المقارنة مع النتيجة المحاسبية		671844654.33	763096615.95
تباين التدفق النقدي للفترة		-91251961.62	134184494.07
الالتزام بالنتيجة المحاسبية		17476304.89	68577307.69

المصدر: وثيقة داخلية للشركة

الجدول رقم (13): تطور التدفقات النقدية في شركة سوف للدقيق 2018 - 2019

البند	2018	2019
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	+310200029.87	-426467056.06
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار	-123327782.84	+330161840.91
صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل	-53288741.68	-1628668.35
التغير في النقدية	+134184494.07	-91251961.62

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

الجدول رقم (14): نسب السيولة لشركة سوف للدقيق 2018 – 2019

نسب السيولة	الصيغ الحسابية
نسبة السيولة العامة	(الأصول المتداولة) / الخصوم المتداولة
نسبة السيولة النسبية	(الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة
نسبة السيولة الفورية	(النقدية وما يعادلها) / الخصوم المتداولة

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

في عام 2019، تمكنت الشركة من تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بسهولة باستخدام سيولتها، على عكس عام 2018 حيث كانت هذه النسبة أقل ويعزى هذا التباين إلى فترة الركود التجاري التي مرت بها الشركة ذلك العام.

- نسبة الملاءة:

سيسمح حساب هذه النسبة بتقييم قدرة الشركة على سداد ديونها مع الالتزام بمواعيد استحقاقها .تحسب نسبة الملاءة باستخدام الصيغة التالية:

نسبة الملاءة = إجمالي الأصول /إجمالي الديون

في حالة شركة سوف للدقيق، تم حساب نسبة الملاءة كما يظهر في الجدول أدناه.

الجدول رقم (15): نسبة ملاءة شركة سوف للدقيق 2018 – 2019

البند	2018	2019
إجمالي الأصول	14010994486,23	14041100347,03
إجمالي الديون	1615519226.94	1655893841.24
نسبة الملاءة	%8.46	%8.48

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

وفقًا للجدول رقم 15 نلاحظ أن الشركة تتمتع بملاءة تتجاوز بكثير المعيار المقبول وهو 1 وتمثل هذه النسبة في عامي 2018 و 2019على التوالي.

- نسبة المديونية الصافية:

يهدف حساب نسبة المديونية إلى تقييم مستوى ديون الشركة مقارنة بحقوق المساهمين .كما يساهم هذا المؤشر، إلى جانب عوامل أخرى، في تقييم ملاءة الشركة .وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة المديونية الصافية =الديون الصافية / حقوق الملكية

الجدول رقم (16): نسبة المديونية الصافية شركة سوف للدقيق 2018 – 2019

البند	2018	2019
الديون الصافية	1615519226.94	1655893841.24
حقوق الملكية	6990894625.01	6816559172.12
نسبة المديونية الصافية	%0.231	%0.242

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

وفقًا للنتائج الواردة في هذا الجدول، يمكننا القول إن هذه النسبة منخفضة جدًا، مما يعني أن الشركة تعتمد بشكل محدود على الاقتراض.

تفسير بيان الدخل باستخدام النسب:

لتقييم الوضع المالي لشركة سوف للدقيق بشكل أفضل، سنقوم بحساب ومراقبة وتفسير تطور النتائج المختلفة من خلال حساب النسب نسب النشاط، والإدارة، وتوزيع القيمة المضافة، والربحية في هذا الإطار، سنبدأ بحساب وتحليل النسب التالية:

-نسب الإدارة؛

-نسب النشاط؛

-نسب الربحية؛

-نسب توزيع القيمة المضافة.

-نسب الإدارة:

ستساعدنا نسب الإدارة في تقييم كفاءة استخدام الشركة لمواردها .كما تسمح لنا بقياس أداء المسؤولين عن الأنشطة المختلفة فيما يتعلق بالسياسات المتنوعة للشركة، مثل سياسة التوريد، وخلق الثروة، وسياسة إدارة المصاريف والإيرادات المالية.

-سياسة التوريد:

فيما يتعلق بسياسة التوريد، سنستخدم نسبة الاستهلاك الوسيط مقارنة بإنتاج الفترة وبالمقارنة مع حجم المبيعات.

يتم حساب نسبة الاستهلاك الوسيط مقارنة بإنتاج الفترة كما يلي:

الاستهلاك الوسيط /إنتاج الفترة 100 ×

تطبيق هذه النسبة يعطي النتائج التالية (بالألف دينار جزائري)

الجدول رقم (17): نسبة الاستهلاك الوسيط مقارنة شركة سوف للدقيق بإنتاج الفترة 2019 – 2018

السنوات	2018	2019
الاستهلاك الوسيط (ألف د.ج)	1782831	1863995
إنتاج الفترة (د.ج)	2701205	2716062
النسبة %	66,00132163	68,62858801

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

هذه النسبة توفر معلومات عن سياسة التوريد لأنها تتعلق باستهلاك المواد ومكونات الشركة. نلاحظ أن النسبة في تزايد مستمر من 66% في 2018 إلى 68.62% في 2019 حيث تجاوز الاستهلاك إنتاج الفترة، مما يعتبر مؤشرًا سلبيًا قد يُفسر على أنه عدم كفاءة في استخدام الموارد.

وفقًا لمسؤولي الشركة، يعزى هذا الأمر جزئيًا إلى الهدر، أعطال مواد الإنتاج، الإصلاحات خلال فترة الضمان، وارتفاع أسعار الشراء.

هذا الوضع يؤثر بشكل كبير على نتائج الفترة .أما بالنسبة لنسبة الاستهلاك الوسيط مقارنة بحجم المبيعات، فتحسب كما يلي:

الاستهلاك الوسيط / حجم المبيعات × 100

الجدول رقم (18): نسبة الاستهلاك الوسيط مقارنة بحجم المبيعات للشركة سوف للدقيق 2019 – 2018

السنوات	2018	2019
الاستهلاك الوسيط (ألف د. ج)	1782831	1863995
حجم المبيعات (ألف د. ج)	3403482	2765210
النسبة %	52,38255998	67,40880439

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

وفقًا للجدول رقم 18، نلاحظ انخفاض النسبة في 2018 بسبب الزيادة الكبيرة في حجم المبيعات مقارنة بالاستهلاك الوسيط .في 2018، تمكنت شركة سوف للدقيق من استعادة عميلها الرئيسي سونلغاز وبيع المخزون المتراكم، مما أدى إلى زيادة حجم المبيعات مقارنة بالاستهلاك الوسيط.

رغم أن الشركة تمكنت من استعادة مستوى مبيعاتها، إلا أن الاعتماد على عميل واحد بنسبة 70 % يشكل خطرًا على الشركة.

- سياسة خلق الثروة:

فيما يتعلق بسياسة خلق الثروة، نستخدم النسب التالية:

- **نسبة الفائض التشغيلي الخام (EBE) مقارنة بحجم المبيعات**
- **النتيجة العادية مقارنة بحجم المبيعات**
- **النتيجة الصافية مقارنة بحجم المبيعات**
- **نتيجة التشغيل مقارنة بحجم المبيعات**
- **النتيجة الصافية مقارنة بالقيمة المضافة**

تحسب نسبة الفائض التشغيلي الخام (EBE) مقارنة بحجم المبيعات باستخدام الصيغة التالية:

معدل الهامش الخام =الفائض التشغيلي الخام / حجم المبيعات× 100

الجدول رقم (19): نسبة الفائض التشغيلي الخام (EBE) مقارنة بحجم المبيعات للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019

السنوات	2018	2019
EBE (ألف د . ج)	149093	-11397
حجم المبيعات (ألف د . ج)	3403482	2765210
النسبة %	4,380601983	-0,412156762

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

نلاحظ من الجدول رقم 19 انخفاضًا حادًا في نسبة هامش الربح .يعزى هذا الانخفاض إلى ضعف الفائض التشغيلي الخام الذي تراجع من 149,093 ألف د.ج في 2018 إلى -11,397 ألف د.ج في 2019 ترتبط هذه النسبة ارتباطًا مباشرًا بكتلة الأجور والقيمة المضافة نتيجة لذلك، أدت زيادة مصاريف الموظفين من 733,452 ألف د.ج في 2018 إلى 834,704 ألف د.ج في 2019 إلى استهلاك الجزء الأكبر من القيمة المضافة، مما تسبب في انخفاض الفائض التشغيلي الخام ليصل إلى عجز تشغيلي خام في 2019.

الجدول رقم (20): نسبة النتيجة العادية مقارنة بحجم المبيعات للشركة سوف للدقيق 2019 – 2018

السنوات	2018	2019
النتيجة العادية (ألف د . ج)	63113	-115449
حجم المبيعات (ألف د . ج)	3403482	2765210
النسبة %	1,854365617	-4,175053613

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

يظهر الجدول رقم 20 انخفاضًا حادًا في نسبة النتيجة العادية مقارنة بحجم المبيعات، حيث تراجعت من 1.85% في 2018 إلى -4.17% في 2019، مما يُظهر بوضوح عدم وجود ربحية لأنشطة الشركة في 2019.

الجدول رقم (21): نسبة النتيجة الصافية مقارنة بحجم المبيعات للشركة سوف للدقيق 2019 – 2018

السنوات	2018	2019
النتيجة العادية (ألف د .ج)	65608	-108729
حجم المبيعات (ألف د . ج)	3403482	2765210
النسبة %	1,927672895	-3,932034095

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

تقيس نسبة هامش الربح الصافي قدرة الشركة على تحقيق ربح صافي من حجم مبيعاتها . نلاحظ أن الربح الذي حققته الشركة شهد انخفاضًا كبيرًا من 1.93% في 2018 إلى -3.93 % في 2019 بينما اعتُبر معدل الربحية الذي يقارب 5% في 2018 مؤشرًا إيجابيًا، فإن انخفاضه إلى أقل من 1.93 % في 2019 وغياب الربحية تمامًا كما في 2019 يُعتبر نقصًا على المستوى المالي للشركة.

سياسة إدارة المصاريف والإيرادات المالية:

يُظهر هذا النسبة السياسة المالية للشركة ويعد من نسب الإدارة حيث يُبيّن كيفية إدارة الشركة لمصاريفها وإيراداتها المالية، ونسبة المصاريف المالية إلى إجمالي الإيرادات المالية.

الصيغة: المصاريف المالية /الإيرادات المالية × 100

الجدول رقم (22): نسبة سياسة إدارة المصاريف والإيرادات المالية للشركة سوف للدقيق 2019 – 2018

السنوات	2018	2019
المصاريف المالية (ألف د. ج)	5654	1436
الإيرادات المالية (ألف د . ج)	87179	83202
النسبة %	6,4855068	1,72592

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

يُظهر الجدول رقم 22 انخفاض النسبة من 6.49 % في 2018 إلى 1.72 % في 2019، وهو أمر إيجابي نظرًا لأن الشركة تحقق إيرادات مالية تفوق مصاريفها المالية .كما يشير إلى إدارة جيدة للقروض .ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى عدم إمكانية تعميق التحليل بسبب عدم توفر تفاصيل عن المصاريف أو الإيرادات المالية.

- نسب النشاط:

تتيح هذه النسب تتبع تطور حجم المبيعات من سنة إلى أخرى وتحديد ما إذا كان هناك انخفاض أو نمو في نشاط الشركة.

الجدول رقم (23): نسبة نمو حجم المبيعات للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019

السنوات	2018	2019
حجم المبيعات (ألف د. ج)	3403482	2765210
حجم المبيعات السنة السابقة (ألف د.ج)	1998845	3403482
النسبة %	70,27243233	-18,75350009

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

يُظهر الجدول رقم 23 تذبذبًا كبيرًا في حجم المبيعات، حيث ارتفع بنسبة 70.27 % في 2018 ثم انخفض بنسبة 18.75% في 2019 يعود ارتفاع 2018 إلى استعادة العميل الرئيسي وبيع المخزون المتراكم، لكن هذا لا يعني بالضرورة زيادة الأرباح.

الجدول رقم (24): نسبة التكامل للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019

السنوات	2018	2019
القيمة المضافة (ألف د.ج)	918374	852067
حجم المبيعات (ألف د. ج)	3403482	2765210
النسبة %	26,98336586	30,81382607

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

- نسب الربحية:

تسمح لنا نسب الربحية بقياس الكفاءة العامة للإدارة كما تتجلى في الإيرادات الناتجة عن المبيعات والاستثمارات، وكذلك تقييم عائد رأس المال المستثمر وقدرة الشركة على تحقيق الأرباح .في هذا النوع من النسب، نقدم نسبة ربحية النشاط، ونسبة الربحية العامة، ونسبة صافي ربحية التشغيل.

الجدول رقم (25): نسبة ربحية النشاط للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019

السنوات	2018	2019
السيولة النقدية بعد الضرائب (ألف د. ج)	241193	79825
حجم المبيعات (ألف د.ج)	3403482	2765210
النسبة %	7,086654197	2,886760861

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

يظهر الجدول رقم 25 انخفاضًا في هذه النسبة من 7.09 % في 2018 إلى 2.89% في 2019، مما يشير إلى تراجع في ربحية النشاط.

الجدول رقم (26): نسبة الربحية العامة للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019

السنوات	2018	2019
النتيجة المحاسبية الصافية (ألف د.ج)	65608	-108729
حجم المبيعات (ألف د.ج)	3403482	2765210
النسبة %	1,927672895	-3,932034095

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

يقيس هذا النسبة الربحية العامة سواء كانت ربحية التشغيل أو النتيجة المالية أو النتيجة الاستثنائية .يظهر الجدول رقم 26 انخفاضًا ملحوظًا من 1.93 % في 2018 إلى 3.93- % في 2019، مما يعكس تراجعًا في الربحية العامة.

الجدول رقم (27): نسبة صافي ربحية التشغيل للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019

السنوات	2018	2019
نتيجة التشغيل (ألف د.ج)	-18412	-197215
حجم المبيعات (ألف د.ج)	3403482	2765210
النسبة %	-0,540975389	-7,132008057

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

يعكس هذا النسبة صافي ربح الشركة مقارنة بحجم المبيعات الذي تولده .يظهر الجدول رقم 23تراجعًا في النسبة من 0.54-% في 2018إلى 7.13- % في 2019، ويعزى ذلك إلى انخفاض الفائض التشغيلي الخام وتحوله إلى عجز تشغيلي بسبب استهلاك القيمة المضافة من قبل مصاريف الموظفين بنسبة 80 % في 2018 و 98 % في 2019.

الجدول رقم (28): نسبة القيمة المضافة العائدة للشركة سوف للدقيق 2018 – 2019

السنوات	2018	2019
النتيجة الصافية (ألف د.ج)	65608	-108729
القيمة المضافة (ألف د.ج)	918374	852067
النسبة %	7,1439305	-12,76062

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف شركة سوف للدقيق

يظهر الجدول رقم 28 انخفاضًا في حصة القيمة المضافة العائدة للشركة من 7.15 % في 2018 إلى 12.76-% في 2019، بسبب ضعف الإيرادات مقارنة بالمصاريف واستهلاك القيمة المضافة بشكل رئيسي من قبل مصاريف الموظفين.

خلاصة الفصل:

بعد الانتهاء من هذه المرحلة، قمنا بتقييم مالي متعمق لشركة سوف للدقيق على مدى سنتين من 2018 إلى 2019 تم هذا التقييم من خلال تحليل البيانات المقدمة في جدول التدفقات النقدية، مما مكننا من استخلاص استنتاجات حول متانة الوضع المالي للشركة.

تعاني الشركة حاليًا من اختلال مالي ناتج عن سوء الإدارة المالية .من المهم ملاحظة أن التغير السلبي في السيولة لدى "Electro-Industries" لا يشير بالضرورة إلى نقص في السيولة، بل قد يكون نتيجة لاختلال مؤقت بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلة للتغلب على هذه المشكلة، سيكون من الحكمة للشركة استرداد مستحقاتها في الوقت المحدد، مع الالتزام بالآجال المقررة 45 يومًا و 60 يومًا ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا يتطلب مفاوضات أفضل مع العملاء.

سمح تحليل جدول التدفقات النقدية للشركة من خلال الميزانية العمومية للأصول والخصوم وبيان الدخل بتقييم وضعها المالي وأدائها .من خلال دراسة أداء الشركة من حيث الربحية والإدارة خلال عامي 2018 و2019، وتحليل النسب المختلفة الإدارة، الأنشطة، الربحية، إلخ، نستنتج أن الشركة تدير مصاريفها المالية بكفاءة تعكس هذه التعقيدات في إدارة المصاريف المالية سياسة مالية قوية، نظرًا لقدرتها على تحقيق إيرادات من منتجاتها تفوق ما تنفقه على المصاريف المالية.

ختامًا، على الرغم من أن التغير السلبي في السيولة قد يكون ناتجًا عن اختلال مؤقت بين المدفوعات والمقبوضات، إلا أنه من الضروري لشركة–" سوف للدقيق "وضع استراتيجيات لتحسين إدارة سيولتها قد يشمل ذلك مناقشات مع العملاء لتحصيل المدفوعات بسرعة أكبر، ومفاوضات محتملة مع الموردين لتمديد آجال السداد، مع مراعاة القيود الخاصة بوضعها كشركة عامة والتعامل مع العقود الحكومية.

الخاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الدولية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، معالجة الاشكالية التي تدور حول تكييف الجزائر لمخططها المحاسبي مع المرجعية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي والآثار المالية المرتقبة لهذا التحول على حسابات المؤسسات، وهذا انطلاقا من الفرضيات الرئيسية وباستخدام الأدوات و الأساليب المشار إليها في المقدمة.

إن كل هذه التطورات الحديثة للمالية العالمية تتجه نحو خلق معيار موحد للنماذج المحاسبية، فالجميع يعترف بمزايا وفوائد اتباع نظام محاسبي موحد وقواعد عالمية يطبقها الجميع في كل مكان، ولعل أحسن مثال على ذلك هو ظهور معايير المحاسبة الدولية الدولية وبداية إقبال كثير من الدول عليها لكن بدرجات متفاوتة تماشيا مع بنياتها الاقتصادية، إلا أن هذا الأمر تقف في ط ريقه عراقيل كبيرة تحول دون تطبيقه ولو بشكل جزئي، كون أن بعض

الاختلافات يمكن حلها بسهولة مثل المصطلحات المستعملة أو عرض الحسابات، ولكنها ليس كذلك فيما يتعلق بالقضايا العميقة المرتبطة بالمبادئ، حيث إنه لمن السهل ترجمة الكلمات ولكنه من الصعب للغاية ترجمة الأفكار و المبادئ، وهذا ما جعل قبول التعدد و التنوع في الأنظمة المحاسبية أمرا واقعا.

ولقد قام الجزائر في سياق تطبيق معايير المحاسبة الدولية الدولية بتبني النظام المحاسبي المالي المس ت م د منها، والذي لم يكن الهدف منه الإصلاح بقدر ما كان الهدف منه التغيير، لأنه كان مجرد قرار صادر من السلطات العليا ولم يكن حاجة ملحة يفرضها الواقع الاقتصادي في البلاد، خاصة أن هذا النظام بني على أُسُس لا يزال الاقتصاد الجزائري يفتقر إليها، كصعوبة الحصول على المعلومات في مختلف الميادين مثل الإحصاءات الصحيحة التي تُبنى عليها عملية التقدير و عدم وجود أسواق تجارية ومالية نشطة وتعكس الظروف العادية للمنافسة، حيث يرى المختصون والخبراء في المحاسبة الدولية و المالية أن الاقتصاد الجزائري غير جاهز للنظام المحاسبي المالي ومثل هذه المعايير المتقدمة جدا على منظومة اقتصادية متخلفة وهشة، وأن الحكومة قد تسرع كثيرا في قرار تطبيقه لأن النظام المحاسبي المالي سيقوم بتعرية الاقتصاد الجزائري بصفة نهائية أمام الشركات الأجنبية وأمام الهيئات و المنظمات الدولية، وهذا استنادا للوضع الصعب الذي تعيشه

المؤسسة الجزائرية التي لا تزال غير قادرة على نشر محاسبتها بشكل دقيق وشفاف، حيث قليل من المؤسسات وخاصة الصغيرة منها والمتوسطة تمتلك أدوات إدارة فعالة أو خلايا للرصد واليقظة تمكنها في إطار تبني معايير المحاسبة الدولية الدولية من توقع ت ب عات و آثار هذا التحول، و هذا ما جعل المهنيين من خبراء محاسبين ومحافظي حسابات من أشد المعارضين للنظام المحاسبي المالي، حيث يرى هؤلاء أنه كان على السلطات الجزائرية أن تفرض هذا النظام فقط على الشركات الكبيرة المتداولة أسهمها في البورصة والقادرة على المنافسة في السوق الدولية، وهذا اقتداء بدول الاتحاد الأوروبي.

نتائج اختبار فرضيات البحث

الإجابة عن الفرضية الأولى:

يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل فعال في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة في التقارير المحاسبية، حيث تفرض هذه المعايير التزامًا صارمًا بمبادئ الشفافية والموضوعية في عرض البيانات المالية .كما تساعد في توحيد أسس القياس والاعتراف المحاسبي، مما يقلل من التقديرات الذاتية ويوفر معلومات دقيقة وموثوقة لمتخذي القرار .ويُعتبر اعتماد المعايير الدولية أداة رئيسية لرفع مستوى الإفصاح المالي وتحقيق قابلية المقارنة بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وهو ما يعزز جودة المعلومات المقدمة للمستخدمين الداخليين والخارجيين.

الإجابة عن الفرضية الثانية:

يؤثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل إيجابي على مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية والسيولة والمردودية، إذ توفر هذه المعايير إطارًا محاسبيًا يساعد في تحسين جودة القرارات الإدارية والمالية داخل المؤسسة .كما يسهم الإفصاح المحاسبي المحسّن في جذب المستثمرين وزيادة فرص الحصول على التمويل، مما ينعكس إيجابًا على العائد على الاستثمار وتحقيق مستويات أفضل من السيولة والربحية .ومن جهة أخرى، يساهم التطبيق الفعلي لهذه المعايير في تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تعزيز الرقابة المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بعدم الشفافية.

الإجابة عن الفرضية الثالثة:

تواجه المؤسسات بالفعل العديد من الصعوبات في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والتي ترتبط أساسًا بعوامل تقنية وبشرية وتنظيمية .فمن الجانب التقني، يُعد تعقيد المعايير وصعوبة تفسير بعض بنودها تحديًا رئيسيًا، خاصة في ظل الحاجة إلى أنظمة معلومات محاسبية متطورة تدعم تطبيق هذه المعايير .أما من الجانب البشري، فغالبًا ما تعاني المؤسسات من نقص الكفاءات المتخصصة القادرة على فهم وتنفيذ المتطلبات المعقدة لهذه المعايير ، مما يتطلب استثمارات كبيرة في التدريب والتأهيل . بالإضافة إلى ذلك، تواجه المؤسسات عراقيل تنظيمية ترتبط بغياب التشريعات الملائمة أو مقاومة التغيير من قبل الإدارة، إلى جانب ارتفاع التكاليف المرتبطة بعملية التحول المحاسبي.

الإجابة عن الفرضية الرابعة:

يسهم الالتزام الفعلي بالمعايير المحاسبية الدولية في تعزيز ثقة المستخدمين الداخليين والخارجيين بالتقارير المالية للمؤسسة، نظرًا لما توفره هذه المعايير من درجة عالية من الشفافية والموثوقية في عرض المعلومات المالية. ويؤدي هذا الالتزام إلى تحسين صورة المؤسسة أمام المستثمرين والممولين والجهات الرقابية، بما يعزز من مصداقيتها في السوق ويزيد من قدرتها على جذب الاستثمارات .كما يسهم التطبيق الفعلي للمعايير الدولية في تقليل المخاطر المتعلقة بالتلاعب المحاسبي وتحقيق قدر أكبر من الحوكمة المالية، وهو ما يرفع ثقة مختلف الأطراف ذات العلاقة في التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة.

نتائج الدراسة:

ترتبط المخططات والأنظمة المحاسبية ارتباطا وثيقا بطبيعة الاقتصاد المحلي وتتأثر بالمحيط الموجودة فيه، وعليه لا يمكن أن تظل جامدة في ظل التحولات المحيطة بها. إن الانتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية الدولية يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وتطوير المعاملات العابرة للحدود والتمركز في مختلف أنحاء العالم بفضل التجانس الكبير الذي تقدمه هذه المعايير، ويسمح أيضا بزيادة فعالية الرقابة في المؤسسات

و تحسين نوعية القرارات المتخذة، لأن كل انحراف للقرار عن مساره الصحيح تصاحبه تكلفة باهظة يتحملها بالدرجة الأولى المساهمون و أصحاب الحق في رأسمال الشركة.

إن تبني معايير المحاسبة الدولية سيؤثر من دون شك على المردودية المالية للمؤسسات، وذلك من خلال التقلبات الحاصلة في النتيجة والأموال الخاصة، والناتجة عن الاختلافات بين القواعد المحلية ونظيراتها الدولية، لكنه من الصعب جدا تحديد هذا الأثر بدقة نظرا للخيارات المتعددة المتاحة في المعالجات التي تُجيزها المعايير، كما قد يختلف نوع الأثر وحجمه من مؤسسة لأخرى بحسب حسم هذه الأخيرة و خصائص نشاطها.

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسستين الواردتين في الدراسة لم يكن ذا أثر كبير على الأداء المالي و لا على محدداتها الأموال الخاصة والنتيجة وهذا لأن المؤسسات الجزائرية لم تأخذ بعين الاعتبار الفلسفة الجديدة التي انتقل بنا من المعالجات المحاسبية البسيطة إلى الأحكام والتقديرات المحاسبية الديناميكية، حيث اختصرت الانتقال إلى هذا النظام في شكل جدول مطابقة بسيط وتكييف برامج الكمبيوتر للقيام بالانتقال أليا، في حين أن هذا التحول أعمق من كونه مجرد إعادة هيكلة لمدونة الحسابات وتغيير شكل القوائم المالية، وإنما يتعلق أيضا بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المبنية على مبدأين رئيسيين هما تسبيق المضمون على الشكل والقيمة العادلة.

إن تبني معايير المحاسبة الدولية من طرف الشركات الجزائرية قد يكون له أثر كبير على وضعيتها المالية، كما لا يمكن القول أنه سيكون بمثابة ثورة في مجال المعلومة المالية في غياب أسواق رأس مال نشيطة تعكس الظروف العادية للمنافسة و الانفتاح الحقيقي على الاقتصاد العالمي.

إن تبني معايير المحاسبة الدولية لن يعزز من مكانة المؤسسة الجزائرية في السوق العالمية، ولن يزيد من قدرتها على المنافسة، حيث أن جودة المعلومة المالية لا تعني بالضرورة جودة المنتوجات أو الخدمات، وهذه الأخيرة تعتبر من الأسس المتينة للمنافسة وتحقيق النتائج الإيجابية.

التوصيات والمقترحات:

تكوين فرق عمل للفحص الدقيق و المنهجي لتحديد الاختلافات و التناقضات الموجودة وكذا المعلومات الناقصة، أمر ضروري لتقييم الآثار المالية على المؤسسة وبالتالي تقديم اقتراحات للخيارات المحاسبية المناسبة.

مراجعة شاملة للإدارة المالية لضمان الاستقرار طويل الأجل.

تقليل مستويات المخزون غير الضروري لتجنب التكاليف الزائدة المرتبطة بالتوريد والمخزون.

تقليل آجال السداد الممنوحة للعملاء من خلال اعتماد نموذج الأعمال بين الشركات (B to B)، والذي يتضمن مفاوضات مع العملاء، مثل منح خصومات مقابل تقصير آجال السداد.

مراجعة السياسة التجارية، بما في ذلك أنشطة الدعاية واستراتيجيات التفاوض.

يمكن للشركة النظر في تقييم بضائعها بعملة ذات اتجاه انخفاض للاستفادة من مكاسب صرف العملات الناتجة عن هذا الانخفاض.

تهدف هذه الإجراءات إلى تحسين إدارة السيولة وتعزيز الاستقرار المالي للشركة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية الدولية ومعاييرها، منشورا ت جامعة دمشق، 2012/2011م.

2- حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الادارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

3- رشاد العصار وآخرون، الادارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

4- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

5- سعد الساكني، محمد حسن عمر، معايير المحاسبة الدولية الدولية والأزمة المالية العالمية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016م.

6- سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، 2009م.

7- سعود جايد مشكور، المحاسبة الدولية الدولية بالإنكليزية والعربية، ط 2، مطبعة الميزان، العراق، 2014م، ص

8- شعيب شنوف، المحاسبة الدولية المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، السداسي الأول /2016.

9- شهدان عادل الغرباوي، الشركات المساهمة في إطار الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020م.

10-عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي. مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999.

11-محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية " التحليل المالي لمشروعات الأعمال"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

12-محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م.

13-مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

14-مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

15- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، ج1، 1988.

16- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

1-ANNE FORTIN, ETAT DES FLUX DE TRESORERIE », Presses de l'université du Québec, 1ª Edition, 1998.

2-ANNE FORTIN, ETAT DES FLUX DE TRESORERIE », Presses de l'université du Québec, 1" Edition. 1998.

3-IAS7 Tableau des flux de trésorerie, les normes ias/ifrs, Edition 2020.

4-Jérôme Méric et Flora Sfez, Gestion financière des entreprises», HACHETTE LIVRE, 2011.

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1- البشير زيدي، دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة –دراسة ميدانية مجمع صيدال–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، 2011م.

2- سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها–دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة –العلمة–سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008–2009.

3- عادل بوجنيب، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، دراسة حالة مؤسسة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2014/2013م.

4- فرحات عباس، أمينة حفاصة، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS/IAS على تقييم الأداء المالي للمؤسسة المدرجة في البورصة -دراسة حالة مجمع بيوفارم الجزائر لفترة 2019م، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مخبر المحاسبة الدولية المالية الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، مج8، ع8، 2021/03/01م.

5- محصول نعمان، دور معايير المحاسبة الدولية الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ، 2017/2016م.

رابعا: المجلات والمقالات

1- إلهام يحياوي، دور الجودة في تحسين الأداء التسويقي: دراسة ميدانية بشركة الإسمنت صين توتة، باتنة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ع6، 2006م.

2- بن خليفة حمزة، نحو توجه دولي جديد للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للاستدامة (IFRS Sustainability) مجلة المنيل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، مج 07، ع02، ديسمبر 2024.

3- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ع7، 2010/2009م.

4- مجلس المعايير الدولية للاستدامة المعيار، الدولي لإفصاحات الاستدامة: الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، الترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2023م.

5- مرازقة صالح، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب الكبير: الاقتصاد والمجتمع، جامعة عبد الحميد مهري، ع6، 2010.

6- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري، مج31، ع1، جوان 2020م.

7- نورالدين بهلول، تحليل و تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية للدهن (ENAP) وحدة سوق أهراس، المجلة الجزائرية المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، مج2، ع3، 2016/12/01م.

بحمد الله